تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية فى ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI G4)- دراسة تطبيقية

د/ على محمود مصطفى خليل (*)

ملخـص البحـــث:

يتمثـل الهـدف الرئيسـي لهذا البحث في التعرف على أثر التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية، وقد تم تقسيم الالتزام بأخلاقيات الأعمال إلى : التزام ضمني ، والتزام صريح . من خلال فحص المحتوى المعلوماتي لكل من: عقد الشركة، والنظام الأساسي لها، والتقرير السنوي، ومحتويات الموقع الإلكتروني للشركة على شبكة الإنترنت، وذلك في ضوء المبادئ التوجيهية التى أقرتها المبادرة العالمية لإعداد التقارير فى الجيل الرابع منها (GRI G4) والصادرة فى أكتوبر ٢٠١٦. أما جودة التقارير المالية فقد تم قياسها من خلال نموذج (M- Score) الذي يعتمد على مقاييس محاسبية كمية تهدف إلى التعرف على مدى تلاعب الإدارة في الأرباح.

وقام الباحث بالتطبيق على ٢٦ شركة مدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P/EGX ESG- وفقًا للمراجعة التى قامت بها البورصة على الشركات في ٣١ يوليو ٢٠١٨-، خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية تتمثل في معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار البسيط والمتعدد.

وتوصـل الباحـث إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لتبني أخلاقيات الأعمال لدى الشركات ، كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين نتائج نموذج (M-Score) والالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، كما يوجد تأثير معنوي موجب عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) بين التزام الشركات الضمني وجودة التقارير المالية – متمثلة في نموذج (M-Score)- ، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين نتائج نموذج (M-Score) والالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١)، كما يوجد تأثير معنوي موجب عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١) بين التزام الشركات الصريح وبين جودة التقارير المالية.

وقد أوصى الباحث في نهاية الدراسة بضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات المسجلة بإنشاء مدونة لأخلاقيات الأعمال، مما يساعد على زيادة الثقة في أداء الشركة بصفة عامة، والقوائم والتقارير المالية بصفة خاصة. بالإضافة إلى قيام الهيئات والمنظمات المهنية المسئولة عن إصدار معايير المحاسبة المصرية إصدار معيار/ إرشاد ينظم تطبيق الشركات لأخلاقيات الأعمال، مع توجيهها بأهمية الإفصاح عن ممارسات الأخلاقيات داخل الشركة في تقرير منفصل عن التقرير السنوي للشركة. وأيضًا ضرورة حث الهيئات والمنظمات الرقابية على تطبيق مبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير (الجيل الرابع) GRI-G4 فيما يتعلق بأخلاقيات الأعمال وتفعيلها داخل الشركات.

الكلمـات المفتاحيـة: أخلاقيات الأعمال- الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال- الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال- المبادرة العالمية لإعداد التقارير- وجودة التقارير المالية.

(*) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية التجارة - جامعة بنها. a.khalil1975@gmail.com

Analysis the Relationship between Business Ethics Compliance and Financial Reporting Quality In View of the Global Reporting Initiative (GRI G4) - An Empirical Study

Abstract:

The main objective of this research is to identify the influence of corporate commitment to business ethics on financial reporting quality, the business ethics commitment has been divided to: implicit commitment, and explicit commitment, Through examine the information content of: company's contract, company's statute, annual report, and company's website contents, In view of the GRI G4 guidelines issued in October 2016. While, financial reporting quality has been measured through the (M-Score) model, which is based on accounting quantitative measures to identifying extent of management manipulates profits.

The researcher applied 26 companies listed in the Egyptian index of corporate responsibility S & P / EGX ESG- according to the review carried out by the stock exchange on 31 July 2018- from 2015 to 2017, using a set of statistical methods are Pearson correlation coefficient, simple and multiple regression model.

The researcher found that: there are statistical significance differences in business ethics compliance in companies. Also, there is a negative correlation with statistically significant between the results of the (M-Score) model and the implicit business ethics commitment at significance level (0.05), and a significant positive effect at a significant level less than (0.05) between the companies' implicit commitment and financial reporting quality. In addition, there are negative correlation with statistically significant between the results of the (M-Score) model and the explicit business ethics commitment at a significant level (0.01), and a significant positive effect at a level less than (0.01) between the companies' explicit commitment And the financial reporting quality .

At the end of the study, the researcher recommended that Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA) should impose at listed companies to establish a code of business ethics, which helps in increase confidence in company's performance. In addition, the professional bodies and organizations responsible for the Egyptian accounting standards should issue a standard regulates the application of business ethics , and clarify the importance of ethical practices disclosure to company into a separate report from the company's annual report. As well as, the need to urge regulatory bodies and organizations to apply the principles of the GRI-G4 with regard to business ethics and their activation within companies.

Keywords: Business Ethics - Implicit Business Ethics Commitment - Explicit Business Ethics Commitment - Global Reporting Initiative - Financial Reporting Quality.

(١) الإطـــار العـام للبحـث :

(١/١) مقدمة:

تعاظمت أهمية أخلاقيات الأعمال في السنوات الأخيرة على مستوى الصناعة والمستوى الاكاديمي مع تزايد الفضائح الأخلاقية والتجاوزات في عالم الأعمال، ففي العقود القليلة الماضية كانت أخلاقيات الأعمال أكثر المصطلحات تعارضا؛ حيث كان المفهوم الشائع أن الأعمال التجارية لا يمكن أن تكون أخلاقية، وإذا كانت الأعمال أخلاقية فلا يمكن أن تكون عملاً تجاريًا مما يعني أن العمل التجاري يحقق الأرباح فقط من خلال الطرق والوسائل غير الأخلاقية (Kumar et al., 2014). إلا أنه مع مرور الزمن أصبحت الصلة بين الأخلاقيات ونجاح الأعمال أكثر وضوحًا؛ حيث تم إدراك أن الشركات يجب أن تتواءم مع اهتمامات المجتمع (المسئولية الاجتماعية) إذا أرادت النجاح في مواجهة المنافسة والاستمرار في النمو والازدهار، فالشركات الناجحة والمستدامة تعمل على دمج أخلاقيات الأعمال في عملية صنع القرارات وجميع الجوانب الاستراتيجية (Smart et al., 2010) .

وتعتبر أخلاقيات الأعمال شكل من أشكال الأخلاق التطبيقية، التي تهدف إلى غرس إحساس بتوجه القيمة داخل موظفي الشركة حول كيفية إدارتها بشكل مسئول. وتختار بعض الشركات لإعادة صياغة مفهوم أخلاقيات الأعمال من خلال شروط أخرى مثل: النزاهة، والمسئولية الاجتماعية، ورعاية العملاء، ورعاية الموظفين، والقيمة الاجتماعية المضافة، والشفافية والإفصاح في المحاسبة، وحماية البيئة، و.... غيرها (Kumar et al., 2014).

وفي إطار البيئة التنافسية دائمة التغير أصبح هناك وعي متزايد من قبل الشركات بأن تكون أخلاقية، بالإضافة إلى إدارة عملياتها بأكثر الطرق اقتصادية وفعالية وكفاءة لزيادة الأداء. فقد أدركت الشركات أن سوء السلوك الأخلاقي يمكن أن يكون مكلفًا جدًا ليس فقد بالنسبة للشركة ولكن أيضًا بالنسبة للمجتمع ككل (Vig et al., 2017). بينما تركيز الشركات على القيم والأخلاقيات يوفر لها الثبات والمواءمة في مواجهة التغيرات الضخمة في عالم الأعمال، كما يُمكنها من اكتساب ثقة جميع أصحاب المصالح ومن ثم تحسين سمعتها واكتساب مميزات تنافسية (Rushton, 2002) . وتجدر الإشارة إلى أن التزام الشركات بالمعايير الأخلاقية أصبح ضرورة حتمية لدخول الأسواق العالمية والحصول على شهادات التميز المعروفة – أيزو ٩٠٠٠، أيزو ١٤٠٠٠– (مداح وغانية، ٢٠١٦).

(٢/١) طبيعة المشكلة:

تعتبر التقارير المالية معاملة ثنائية الأطراف، تقوم فيها الشركة مُصدرة التقرير المالي – والتي تتحكم في إعداده– بتقديمه إلى المستخدمين المختلفين – والذين يستخدموه على أمل أن يساعدهم في تحسين قراراتهم المالية بشأن الشركة المُصدرة للتقرير –، ومن ثم يتمثل الهدف من إعداد التقارير المالية في دعم الأطراف المهتمة بتقييم الأداء السابق للشركة والتنبؤ بأدائها المستقبلي، وبمعني أخر تقييم ما إذا كانت جميع الموارد يتم تخصيصها كما ينبغي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تفي التقارير المالية بالحد الأدنى لمتطلبات مستوى الجودة (Fettry, 2015) .

ويرتبط تقييم جودة التقارير المالية بنهجين هما (Jonas & Blanchet, 2000): نهج المستخدمين، ونهج المساهمين / المستثمرين. النهج الأول: يميل المستخدمون فيه إلى التركيز على القضايا المتعلقة بالتقييم، ووفقًا لذلك تتحدد جودة التقارير المالية للمستخدم. أما النهج الثاني: نهج حماية المساهمين/ المستثمرين، فيميل إلى التركيز على القضايا المتعلقة بكل من حوكمة الشركات والإشراف، ووفقًا لهذا النهج تتحدد جودة التقارير المالية فيما يتعلق بتوفير معلومات مالية كاملة وشفافة للمساهمين، ويقوم كل من النهجين بتعزيز أحداهما الآخر.

وتتطلب جودة التقارير المالية من الشركات أن تقوم بتوسيع نطاق وجودة المعلومات التي تقدمها بشكل اختياري، وأيضا تحسين أنظمة الرقابة الداخلية، وإنشاء لجنة مراجعة، و.... غيرها (Choi&Pae,2011). وذلك لضمان أن يكون أصحاب المصالح على إطلاع تام بجميع ما يتم داخل الشركة – من خلال توفير أكبر قدر من الشفافية وضمان تماثل المعلومات – لاتخاذ قرارات تستند على أسس جيدة.

ونظرًا لأهمية جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات ومستخدمي التقارير المالية، بالإضافة إلى تزايد الاهتمام بأخلاقيات الأعمال في الآونة الأخيرة – في أعقاب الفضائح الأخلاقية والتجاوزات التي تمت في عالم الأعمال–، وعلى الرغم من تعدد الدراسات السابقة والممارسات الفعلية التي تناولت وأكدت على ضرورة وأهمية تطبيق أخلاقيات الأعمال– من خلال إنشاء مدونات الأخلاق، وأيضًا انطلاق الجيل الرابع من المبادرة العالمية لإعداد التقارير المالية (Global Reporting Initiative G4) في عام ٢٠١٦–، إلا أن الدراسات السابقة يوجد بها ندرة– في حدود علم الباحث– وخاصة تلك التي تناولت علاقة الالتزام بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية، كما أن تلك الدراسات تمت في بيئات أجنبية، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في تحديد أهمية التطبيق والالتزام بأخلاقيات الأعمال

في الشركات المصرية بصفة خاصة بالإضافة إلى اكتشاف العلاقة – اتجاهها ومدى قوتها – بين مستوى الالتزام بأخلاقيات الأعمال (من خلال قيام الشركات بالإفصاح عن الالتزام الضمني والالتزام الصريح) وبين جودة التقارير المالية (التي تم التعبير عنها بمدى قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح – باستخدام نموذج M- Score).

(١/٣) أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد مدى تأثير الالتزام بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية، **ويشتق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:**

١- تحديد مفهوم وأهمية ومميزات تطبيق أخلاقيات الأعمال.

٢- التعرف على النظريات المعيارية التي يعتمد عليها تفسير أخلاقيات الأعمال.

٣- تحديد العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية، وطرق قياسها وتقييمها.

٤- تقييم مستوى التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال من خلال إنشاء مؤشر مقترح لبنود الأخلاقيات.

٥- التحقق من أثر الإفصاح عن التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية.

(١/٤) أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال مساهمته في أدبيات الفكر المحاسبي المتزايد لكونه يتناول قضية بحثية خاصة تؤثر في أداء العمليات المختلفة داخل الشركات. ومن ثم تتمثل أهمية البحث في:

- **أهمية علمية:** حيث نالت أخلاقيات الأعمال اهتماما عالميا بعد تزايد حالات التلاعب والغش في القوائم والتقارير المالية، وزيادة تركيز الهيئات والمنظمات المهنية في الدول الأجنبية على أهمية قيام الشركات بإنشاء مدونات لأخلاقيات الأعمال، والقيام بتطبيق بنودها في أداء الأعمال لرفع كفاءة وفعالية الأداء داخلها، وبصفة خاصة القوائم والتقارير المالية، وبالتالي اكتساب ثقة أصحاب المصالح وتحقيق مزايا تنافسية لها. ومن ثم يحاول الباحث تقييم مستوى الالتزام بأخلاقيات الأعمال، ومدى تأثيره على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية.

- **أهمية عملية:** يعتبر اقتراح مؤشر يساعد في تقييم مستوى الالتزام بأخلاقيات الأعمال في البيئة المصرية، مع توضيح أثر قيام الشركات في البيئة المصرية بالالتزام ببنود أخلاقيات الأعمال أمرًا يساعد الشركات والجهات والمنظمات المهنية بأهمية وضرورة تطبيق أخلاقيات الأعمال داخل الشركات، وإلزام تلك الشركات بتكوين مدونات أخلاقية، والإفصاح عن ذلك في تقريرها السنوي أو على الموقع الإلكتروني لها، الأمر الذي يحقق حماية المصالح العامة وتحسين ودعم مستوى الاقتصاد المصري.

(١/٥) حدود البحث:

تتطلب منهجية البحث العلمي: الموضوعية، والوصول إلى استنتاجات منطقية، والتحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذا البحث، ويتحقق ذلك بوضع حدود للبحث، مع ضبط السياق الذي يسمح بفهم خطة البحث المقترحة لتحليل طبيعة المشكلة ومنهجية اختبار الفروض ،ولتحقيق ذلك قام الباحث بإنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

(١/٥/١) حدود موضوعية:

يقتصر هذا البحث على دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بأخلاقيات الأعمال ومدى تأثير التزام الشركات بها على جودة التقارير المالية. وذلك ضمن الحدود التالية:

١- لا يتناول البحث قانون (Sarbanes Oxley) إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

٢- لا يتناول البحث المسئولية الاجتماعية للشركات، والاستدامة إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

٣- لم يتعمق البحث في دراسة وتفسير جميع العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية.

٤- لم يتناول البحث النظريات المعيارية التي تفسر أخلاقيات الأعمال إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

٥- لم يتناول البحث الجوانب الإدارية لأخلاقيات الأعمال إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

(٢/٥/١) الحدود المكانية:

أجريت هذه الدراسة على الشركات المسجلة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات (وفقًا لآخر مراجعة قامت بها البورصة في ٣١ يوليو ٢٠١٨).

(٣/٥/١) الحدود الزمنية:

تمت الدراسة في الشركات المعنية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧.

(٦/١) منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي لدراسة وتحليل الدراسات والبحوث السابقة التي تمت في موضوع البحث، بالإضافة إلى الجوانب المختلفة لأخلاقيات الأعمال من الناحية المحاسبية، وكذلك مفهوم جودة التقارير المالية، واقتراح مؤشر للاستدلال على مدى التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال.

كما قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على مجموعة من شركات المساهمة المصرية المدرجة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧ للتوصل إلى مدى تأثير التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية، وقد تم استخدام نموذج الانحدار، ومصفوفة ارتباط بيرسون في تفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

(٧/١) خطة البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث واختبار فروضه، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:

٢- الدراسات السابقة.

٣- أخلاقيات الأعمال – نظرة عامة.

٤- جودة التقارير المالية – المفهوم ونماذج القياس فى الفكر المحاسبى.

٥- أثر الالتزام بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية.

٦- الدراسة التطبيقية.

٧- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

(٢) الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات أخلاقيات الأعمال من عدة أوجه (إدارية – محاسبية- اقتصادية) في محاولة لدراسة هذا الجانب الهام والمؤثر في بيئة الأعمال، ويقوم الباحث بتناول الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث في محاولة لتحديد الفجوة البحثية وإلى أي مدى تم التعرض لأخلاقيات الأعمال من جانب تلك الدراسات.

قامت دراسة **(Choi & Jung, 2008)** باختبار العلاقة بين الالتزام الأخلاقي للشركات الكورية وكل من أدائها المالي وتقييمها في سوق الأسهم الكورية. وقد **تمثلت نتائج الدراسة** فيما يلي: **أولاً:** وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مقاييس الأداء المالي

ومقاييس السوق، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الالتزام الأخلاقي وتقييم الشركات؛ وهذا يعني أن السوق يكافئ الشركات ذات الالتزام الأخلاقي العالي لأنه يتوقع منها الأداء المالي العالي في المستقبل. **ثانيًا:** لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الالتزام الأخلاقي والأداء المالي المعاصر للشركات، بينما تدعم النتائج وجود علاقة إيجابية بين الالتزام الأخلاقي والأداء المالي على المدى الطويل. **ثالثًا:** على الشركات التي ترغب في زيادة قيمتها السوقية أن تبذل المزيد من الجهود لتطوير المناخ الأخلاقي، والالتزام بالممارسات الأخلاقية من خلال وسائل رسمية صارمة. وأظهرت النتائج العديد من الآثار الهامة لمديري الشركات وأصحاب المصلحة على حد سواء؛ حيث تبين أن معلومات الالتزام الأخلاقي للشركات تنعكس بشكل جيد في سوق الأوراق المالية، كما أن المستثمرين يقدرون الالتزام الأخلاقي للشركات؛ ولذلك يجب على الإدارة العليا أن تكون أكثر إدراكا لأهمية أخلاقيات الأعمال في خلق القيمة، وأن تبذل جهودًا كبيرة لزيادة المزايا التنافسية من خلال تشجيع سلوك أخلاقيات الأعمال.

واستهدفت دراسة **(Huang et al., 2008)** اختبار إذا كانت الإدارة الأخلاقية التي لا تشارك في ممارسات غير ملائمة لإدارة الأرباح تشير إلى جودة أرباحها من خلال زيادة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. وقد اعتمدت الدراسة على : أولا: تقديم مقياسًا لإدارة الأرباح يعترف بأن الإدارة يمكن أن تختار بين إدارة الأرباح الأخلاقية- التي تتم من خلال استخدام المشتقات في التحوط، مما يؤدي إلى تدنيه مخاطر تدفق الأرباح بشكل صادق- وبين إدارة الأرباح غير الأخلاقية- التي تتم من خلال إدارة الاستحقاقات المحاسبية والتي تؤدي إلى حدوث تمهيد غير حقيقي (مصطنع) للأرباح - . ثانيًا: اختيار فترة الدراسة قبل إصدار متطلبات استقلالية مجلس الإدارة - الواردة في قانون Sarbans-Oxley لعام ٢٠٠٢، وقواعد حوكمة الشركات المنقحة (المعدلة)-؛ حيث إنه في خلال تلك الفترة كان للإدارة حرية التصرف في كل من الاستحقاقات المحاسبية، واختيار العضوية في مجلس الإدارة. **وتوصلت الدراسة إلى:** أ) وجود علاقة بين هيكل حوكمة الشركات واختيار الشركة لآليات تمهيد الأرباح - إدارة الاستحقاقات أو إدارة المخاطر-. ب) في الشركات غير الأخلاقية لا توجد علاقة إيجابية بين التغيير في المديرين الخارجيين خلال السنة المالية وتغير القيمة السوقية للشركة؛ حيث أن الشركات التي التزمت بالممارسات الأخلاقية في إعداد التقارير المالية أشارت إلى هذا الالتزام وتم مكافآتها على جهودها، فالالتزام باستقلالية مجلس الإدارة يسمح للشركة الإشارة إلى جودة ممارسات التقارير المالية و/ أو المستويات العالية من السلوك الأخلاقي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز قيمة الشركة.

بينما قامت دراسة **(Choi & Pae, 2011)** باختبار العلاقة بين التزام الشركات الكورية بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية. وتم قياس جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة أبعاد هي: الاستحقاقات المستخدمة في إدارة الأرباح، درجة التحفظ المحاسبي، تنبؤ المستحقات بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية المرتبطة بها، أما الالتزام بأخلاقيات الأعمال فقد تم قياسها من خلال مؤشر الالتزام الأخلاقي – الذي تم تطويره من قِبَل الدراسات السابقة – **وتوصلت الدراسة إلى** أن الشركات التي تلتزم بمستوى أعلى من أخلاقيات الأعمال تقوم بالإفصاح عن تقارير مالية أفضل جودة من تلك التي تلتزم بمستوى أدنى من أخلاقيات الأعمال، وأن الشركات ذات المستوى الأعلى من الالتزام الأخلاقي تنخفض لديها إدارة الأرباح؛ حيث تنخفض سلطة الإدارة في تقدير الاستحقاقات، كما تقوم بالإفصاح عن الأرباح بشكل أكثر تحفظًا من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة على أساس زمني، بالإضافة إلى أن تلك الشركات تقوم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بشكل أدق – حيث ترتفع لديها جودة الاستحقاقات– من الشركات التي تلتزم بمستوى أقل من الالتزام الأخلاقي. كما أظهرت النتائج أن الشركات ذات المستوى الأعلى من الالتزام الأخلاقي تكون أقل استخدامًا للمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية لتحقيق مصالحها الذاتية ومن ثم تزداد جودة التقارير المالية لديها. وأيضًا فإن التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال يؤدي إلى استمرار التأثير على جودة التقارير المالية في المستقبل.

كما استهدفت دراسة **(Mahdavikhou & Khotanlou, 2011)** بيان أثر الأخلاقيات المهنية على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية وذلك في عام ٢٠١٠. وقامت الدراسة بإعداد قائمة استقصاء مكونة من ٢٤ بندًا لدراسة الأخلاقيات المهنية والخصائص النوعية للتقارير المالية بالاعتماد على دليل أخلاقيات الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والخصائص النوعية للتقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وتم توزيع قائمة الاستقصاء على المديرين الماليين للشركات. **وأظهرت النتائج أن** الأخلاقيات المهنية لها تأثير معنوي على تعزيز جودة التقارير المالية؛ حيث توجد علاقة ارتباط موجبة بين الأخلاقيات المهنية وكل من محتوى وطريقة عرض المعلومات المالية.

في حين قامت دراسة **(Ogbonna & Ebimobowei, 2011)** باختبار أثر الامتثال الأخلاقي للمحاسب على كل من جودة التقارير المالية، وأداء الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا للأوراق المالية. وقامت الدراسة بتصميم قائمة استقصاء تم توزيعها على عشرين شركة مقسمة إلى خمسة قطاعات داخل البورصة النيجيرية، واختبرت الدراسة خمسة

فـروض رئيسـية متعلقـة بالقضـايا الأخلاقيـة الموجـودة بالتقـارير الماليـة والأداء التنظيمـي (النزاهـة، والموضـوعية، والأمانـة، والامتثـال، والمسـاءلة). **وتوصـلت الدراسـة إلـى** أن امتثـال المحاسب يؤثر إيجابيًا وبشكل جوهري على جودة التقارير المالية وأداء الشركات؛ حيث أن امتثال المحاسب إلى الأخلاقيات المهنية يؤدي إلى تحسين عملية إعداد البيانات المالية ومن ثم جودة التقارير المالية، كما يؤدي إلى زيادة الربحية وبالتالي التأثير الإيجابي على أداء الشركة. وقد أوصت الدراسة بأن الشركات النيجيرية بوجه خاص والشركات في باقى أنحاء العالم بوجه عام بحاجة إلى تشجيع الموظفين – بما في ذلك موظفي المحاسبة– على الامتثال للقواعد الأخلاقية للحصول على بيانات مالية جيدة خالية من الأخطاء والمخالفات والاحتيال؛ بالإضافة إلى ضرورة إنشاء منصبًا لموظف أخلاقيات المهنة أو مسئول عن الامتثال للأخلاقيات يعمل على توفير الجهة اللازمة للإرشاد بشأن القضايا الجدلية في الأخلاقيات، كما يجب على الشركات خلق بيئة غير مهددة لمناقشة القضايا الأخلاقية ومن ثم مكافأة الامتثال للأخلاقيات، الأمر الذي يشجع المحاسبين على تبني أفضل الممارسات الأخلاقية عند اتخاذ قراراتهم، وبالتالي شعورهم بدرجة عالية من الرضا الوظيفي مما يؤدي إلى تطوير المزيد من الالتزام تجاه الأداء التنظيمي.

وقام نفس الباحثين **(Ogbonna & Ebimobowei, 2012)** بإجراء دراسة مشابهة على القطاع المصرفي في نيجريا حيث اختبرت الدراسة أثر المعايير المحاسبية الأخلاقية على جودة التقارير المالية للبنوك في نيجيريا، وقامت الدراسة بإعداد قائمة استقصاء تم توزيعها على عينة من ثمانية بنوك. وقد عبر الباحثان عن المعايير المحاسبية الأخلاقية من خلال: النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والسرية، والاستقلال، والمعايير التقنية والمهنية. أما جودة التقارير المالية فتم التعبير عنها من خلال: التوقيت المناسب، والقابلية للفهم، والعرض الصادق، والمقارنة، والمصداقية. **وكشفت نتائج الدراسة** أن المعايير المحاسبية الأخلاقية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة التقارير المالية للبنوك، واستنادًا إلى ذلك استنتج الباحثان أن المعايير المحاسبية الأخلاقية ضرورية بشكل أساسي للمحاسبين لإعداد تقارير مالية جيدة وخالية من الأخطاء الجوهرية. وأوصت الدراسة بضرورة أن يلتزم المحاسبون المهنيون– بوصفهم معدين وحافظين للمعلومات المحاسبية– بقواعد أفضل الممارسات المهنية الصادرة عن الهيئات المهنية ذات الصلة، كما يجب أن تقوم البنوك بإنشاء إدارات للأخلاقيات لضمان التزام الأنشطة بقواعد الأخلاقيات المهنية وعملية إعداد التقارير المالية، وأيضًا أوصت الدراسة بأنه يجب على المحاسبين الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في هيكل إعداد التقارير المالية للحد من أعراض الفشل في الصناعة المصرفية.

وقد اختبرت دراسة **(Choi,2012)** أخلاقيات الأعمال باعتبارها أحد أهم العوامل المؤثرة في تقييم الشركات، وكذلك اختبار العلاقات السببية بين مستوى الالتزام الأخلاقي للشركة ومقاييس المخاطر، والعلاقة بين كل منهما وتكلفة رأس المال. وتم اختبار العلاقة بين أخلاقيات الأعمال وقيمة الشركة من خلال: أ) درجة الالتزام الأخلاقي للشركة. ب) التكلفة الضمنية لرأس المال. ج) تقييم الشركات المدرجة في سوق الأسهم الكورية. **وتوصلت نتائج الدراسة إلى** وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين مستوى الالتزام الأخلاقي للشركات والتكلفة الضمنية لرأس المال. كما أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مقاييس الأداء المالي ومقاييس السوق، وعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الالتزام الأخلاقي والأداء المالي على المدى القصير. وأيضًا فقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الملتزمة أخلاقيًا ترتفع قيمتها في السوق نظرًا لأن الالتزام الأخلاقي يؤدي إلى اكتساب الشركة ميزة تنافسية؛ فالسلوك الأخلاقي عادة ما يعزز معنويات الموظفين، ويعمل على تخفيض التكاليف، ويحسن سمعة الشركة، بالإضافة إلى علاقات المستثمرين، وعلى المدى الطويل يؤدي إلى تحسين الأداء المالي. وتدعم النتائج فرضية الإدارة الجيدة وتؤيد أن الشركات الملتزمة أخلاقيًا تتحمل مخاطر أقل، كما تؤدي نتائج الدراسة إلى استنتاج مفاده أن الشركات التي ترغب في تخفيض المخاطر وزيادة القيمة السوقية تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير مناخ مؤسسي أخلاقي، والالتزام بالممارسات الأخلاقية.

واستهدفت دراسة **(دوديـن وعبـده، ٢٠١٢)** التعرف على أثر الالتزام بالمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في البنوك التجارية الأردنية على الأداء المالي، ومدى الاختلاف ما بين البنوك في ممارسات المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. واعتمدت الدراسة على توزيع قائمة استقصاء في خمسة بنوك تجارية. **وأظهرت النتائج أن** هناك التزام واضح من قِبَل إدارات البنوك التجارية الأردنية بالمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين الالتزام بكل من المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والأداء المالي للبنوك التجارية، كما تبين وجود اختلافات في درجة التزام البنوك التجارية بالمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في تعاملاتها المصرفية ونشاطاتها. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسة حول العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل ومؤشرات غير مالية لأداء البنوك ووضع ميثاق للالتزام بالمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، وتكثيف تدريب العاملين على استخدامات التكنولوجيا لخدمة العملاء والجوانب السلوكية للأعمال المصرفية.

وجاءت دراسة **(Bakhtiari & Azimifar, 2013)** فى أطار نظري بهدف بيان أثر الأخلاقيات المهنية على جودة التقارير المالية، وأوضحت الدراسة أن المبادئ الأساسية للمعايير الأخلاقية تتمثل في: التكامل، والموضوعية، والكفاءة المهنية والعناية الواجبة، والسرية، والاحترام والسلوك المهني. كما استعرضت الدراسة العلاقة بين الأخلاقيات المهنية والخصائص النوعية للتقارير المالية. **وتوصلت الدراسة إلى** مجموعة من الاستنتاجات تمثلت في: أ) يجب أن تكون المعلومات المقدمة من قِبَل المحاسبين على درجة عالية من الكفاءة والموثوقية والواقعية وعدم التحيز. ب) عدم وجود الأخلاقيات المهنية الملازمة للخصائص النوعية للتقارير المالية يمكن أن تؤدي إلى عدم واقعية التقارير المالية. ج) في حالة عدم وجود أخلاقيات مهنية، يمكن للمحاسبين أن يقوموا بالتلاعب في التقارير المالية. د) إن وجود المعايير والقواعد المحاسبية في حد ذاتها لا يضمن تقديم تقارير مالية صحيحة وملائمة؛ ومن ثم يجب إجراء تكامل ودمج بين الأخلاقيات المهنية والخصائص النوعية للمعلومات المالية . ه) تطوير الأخلاقيات المهنية فى مهنة المحاسبة يؤدى إلى تعزيز جودة التقارير المالية.

أما دراسة **(Muñiz, 2014)** استهدفت استكشاف تأثير تفاعل بعض المؤشرات الأخلاقية – التي تم تحديدها في فترة الانهيار الأخلاقي (فترة الأزمة المالية العالمية)– على مقاييس الأداء المالي للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى توفير بعض من المبادئ التوجيهية حول مدى جودة أداء الشركات من حيث السلوك الأخلاقى . وتم جمع البيانات المستخدمة من لجنة الأوراق المالية والبورصات وذلك في الفترة من (٢٠٠١ وحتى ٢٠١٠ وتم التعبير عن الأداء المالي (كمتغير تابع) من خلال: مقاييس محاسبية (متمثلة في: العائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية)، المقاييس القائمة على السوق (متمثلة في: نسبة القيمة السوقية إلى قيمة استبدال الأصول، ونسبة التقييم– سعر السوق للسهم على أرباح السهم الواحد– ونسبة الفرق بين القيمة السوقية ورأس المال الذى يساهم به المستثمرون إلى إجمالى رأس المال المستخدم) . وقامت الدراسة بالتعبير عن المؤشرات الأخلاقية (كمتغير مستقل) باستخدام المؤشرات التي أنذرت بحدوث الأزمة المالية العالمية ، وتم تقسيم تلك المؤشرات إلى:– مؤشرات المخاطر، ومؤشرات الحوكمة ، ومؤشرات التشغيل، والمؤشرات الزمنية. **وتوصلت الدراسة إلى** أن دمج كل من مؤشرات التشغيل والمخاطر والحوكمة يشير إلى الالتزام الأخلاقي في البنوك، كما يُمكن من التنبؤ بالأداء المالي حتى في أوقات الأزمات أو الانهيار الأخلاقي. وأشارت النتائج إلى أنه يجب على أصحاب المصالح أن يكونوا على علم بأن الالتزام الأخلاقي ليس فقط مسئولية مجلس الإدارة ولكنه أيضًا مسئولية الإدارة والموظفين والموردين والعملاء والمستثمرين.

وقدمت دراسة **(Fettry, 2015)** دليلًا تجريبيًا على الدور الهام لأخلاقيات الأعمال – باعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات – في ضمان جودة التقارير المالية. **وأشارت النتائج إلى** وجود تأثير إيجابي للالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال على جودة إعداد التقارير المالية. وأظهرت النتائج أن دعم الإدارة العليا والثقافة والقيادة الأخلاقية وقنوات الاتصال المفتوحة والتدريب على الأخلاقيات يعتبر من الأمور الأساسية لتحسين جودة التقارير المالية، كما يعتبر وجود إلتزام صريح بأخلاقيات الأعمال تجسيدًا للالتزام الضمني للأخلاقيات بوسائل رسمية مختلفة مثل دليل الأخلاقيات والخطوط الساخنة للأخلاقيات ولجان الأخلاقيات.

في حين قامت الدراسة **(Salaudeen et al., 2015)** باختبار أثر الممارسات غير الأخلاقية من قِبَل المحاسبين والمراجعين على جودة التقارير المالية، وتم إجراء دراسة حالة على شركتين (Afribank & Cadbury Nigeria) من الشركات النيجيرية؛ من خلال فحص التقارير المالية والبيانات الأرشيفية وتقارير الصحف. **وتوصلت الدراسة إلى** أن فحص الشركتين كشف عن عدم وجود العناصر الأساسية لأخلاقيات حوكمة الشركات الجيدة – الصدق والثقة والنزاهة والانفتاح وتوجهات الأداء والمسئولية والمساءلة والاحترام المتبادل والالتزامات التنظيمية – وقد أكد تقرير لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) على وجود عدم التزام بقواعد حوكمة الشركات من قِبَل تلك الشركات، وهذا يؤكد على وجود مخالفات للثقة من مجلس الإدارة حيث فشل المجلس في حماية وتأمين حقوق أصحاب المصالح. ومن وجهة نظر المراجعين كانت فضائح الشركات نتيجة لقضايا الكفاءة المهنية والإهمال في إجراء عملية المراجعة والتي ظهرت بشكل واضح في تقرير لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، كما أن طول فترة المراجعة في هذه الشركات يؤثر على استقلال المراجع وقدرته على توظيف الشكوك المهنية. وأوضحت الدراسة أن عدم الالتزام بقواعد وآليات حوكمة الشركات مسئول أيضًا عن فضائح الشركات وأوصت الدراسة بما يلي: ١- يجب على الهيئات التنظيمية وإدارات الشركات عدم تشجيع طول فترة عملية المراجعة. ٢- يجب أن يتم تكوين مجلس الإدارة ولجان المراجعة من أشخاص لديهم خبرة ونزاهة مؤكدة وخبرة مالية. ٣- يجب التأكيد على إجراءات مراقبة الجودة الصارمة من قِبَل هيئات المحاسبة المهنية ومختلف شركات المراجعة في نيجيريا. ٤- يجب أن توصي الهيئات المهنية المحاسبية بفرض عقوبات صارمة على خطأ مراجعي الحسابات كما هو الحال في بلدان أخرى.

واستهدفت دراسة **(Adegbie & Temitope, 2016)** تقييم الممارسات الأخلاقية وحوكمة الشركات في إعداد التقارير المالية في القطاع المصرفي بنيجيريا بهدف ربط الدور

العالمي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) باتساق نظام التقارير العالمي. واعتمدت الدارسة على توزيع قائمة استقصاء للحصول على آراء مُعدي ومنظمي التقارير المالية. **وأظهرت النتائج أن** المخالفات الأخلاقية وضعف مستوى حوكمة الشركات كانت العوامل الرئيسية المؤثرة على جودة التقارير المالية في نيجيريا، كما أن المستوى الرقابي للسلطات التنظيمية النيجيرية كان ضعيفًا في اكتشاف ومعالجة المشكلات الأخلاقية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى أن الصناعات المصرفية في نيجيريا أصبحت بعد عمليات الاندماج مزدحمة ومليئة بالتحديات الأخلاقية والمخالفات في حوكمة الشركات، ومن ثم فإن ضعف الأخلاقيات وحوكمة الشركات تمثل تحديات رئيسية في الصناعة المصرفية في نيجيريا. كما توصلت الدراسة إلى أن متطلبات الإفصاح في معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) سوف تعزز من الثقة والمصداقية في التقارير المالية في الصناعة المصرفية؛ حيث يمكن مقارنة المعلومات بشكل موثوق به مع البنوك الأخرى في العالم والتي تقدم تقاريرها وفقًا لـ IFRS. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم السلطات التنظيمية في نيجيريا بإعادة تنظيم أنظمة الرقابة والمراجعة لديها لضمان الالتزام بتطبيق القواعد الأخلاقية ودليل حوكمة الشركات مع اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لإنتاج تقارير مالية عالية الجودة للاقتصاد العالمي.

كما استهدفت دراسة **(Abidin et al., 2017)** استكشاف دور أخلاقيات الأعمال تجاه خلق الثروة المؤسسية واستدامة الأداء في الشركات المدرجة بالبورصة الماليزية. وقامت الدراسة بالتعبير عن الالتزام بالأخلاقيات من خلال استخدام مؤشر تقييم الالتزام بالأخلاقيات، وتم التعبير عن الأداء المالي من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. وجاءت نتائج الدراسة داعمة لنظرية أصحاب المصالح والتي تشير إلى أن الالتزام بالأخلاقيات له آثار إيجابية متعددة على الشركات، **وأظهرت النتائج** وجود علاقة إيجابية بين التزام الشركات بالأخلاقيات والأداء المالي لها، وأظهرت أيضًا أن الالتزام بالسلوك الأخلاقي يؤدي إلى الاستدامة المالية للشركات. وأشارت الدراسة إلى أن هذه النتائج يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قِبَل المنظمين عند صياغة السياسات التنظيمية للشركات – ومنها سياسات حوكمة الشركات ومن ناحية أخرى عند صياغة استراتيجيات الشركة – وخاصة استراتيجية العمليات التشغيلية، لأن ذلك يساعد أصحاب المصالح في تقييم مخاطر الشركات في سوق رأس المال. وأوضحت الدراسة إلى أنه يمكن دمج النتائج لصياغة وتطوير مبادئ توجيهية بشأن السلوك الأخلاقي للشركات والتي يمكن تمديدها لتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع العام والمنظمات غير الربحية، كما يمكن استخدام

تلك المبادئ التوجيهية لتدعيم جهود الحكومة الماليزية في سعيها لمكافحة الفساد والسلوكيات غير الأخلاقية.

واستهدفت دراسة **(Babayanju et al., 2017)** بحث دور الهيئات التنظيمية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية والامتثال الأخلاقي في نيجيريا، وتحديدًا أثر أخلاقيات المحاسبة على جودة التقارير المالية، كما استهدفت الدراسة تحديد مستوى الامتثال للمعايير الأخلاقية بين المحاسبين المهنيين. وقامت الدراسة باستخدام طريقة المسح الميداني لكبار المديرين التنفيذيين في أربع شركات محاسبة كبيرة، و معهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا، ومجلس التقارير المالية في نيجيريا. **وتوصلت الدراسة إلى** أن أخلاقيات المحاسبة تؤثر تأثيرًا كبيرًا على جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أن هناك مستوى كبير من الامتثال للمعايير الأخلاقية بين المحاسبين المهنيين (بنسبة ٦٣,٣ %)، مما يعنى أن هناك حاجة إلى تحسين الوعي الأخلاقي وتدريب المحاسبين المهنيين وكذلك طلاب المحاسبة في مؤسسات التعليم العالي حتى تزداد جودة التقارير المالية في نيجيريا . كما أوصت الدراسة بضرورة أن تُكثف الهيئات المهنية والتنظيمية في نيجيريا جهودها بشأن دورها في ضمان إعداد تقارير مالية بصورة أخلاقية من خلال زيادة جودة التدريب وتعزيز المعايير الأخلاقية من وقت لآخر.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحث استنتاج ما يلي:

١- معظم الدراسات السابقة التي تناولت أثر الالتزام بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية قامت بالتوصل إلى النتائج عن طريق إعداد قائمة استقصاء مثل دراسة كل من (Mahdavikhou & Khotanlou, 2011)، (Ogbonna & Ebimobow, 2012) والتي تمت على القطاع المصرفي، ودراسة كل من: (Choi & Jung, 2008)، (Ogbonna & Ebimobow, 2011)، (Choi & Pae, 2011) والتي تمت على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في بيئات أجنبية (كوريا ونيجيريا).

٢- الدراسات السابقة التي قامت بإجراء دراسة تطبيقية والتى تناولت الالتزام بأخلاقيات الأعمال من الجانب المحاسبى تمت في بيئات أجنبية تختلف في سياساتها وقوانينها عن البيئة العربية بوجه عام، والبيئة المصرية على وجه الخصوص وفي حدود علم الباحث الدراسات التي تمت في البيئة العربية تمت لتوضيح دور أخلاقيات الأعمال في تفعيل محاسبة المسئولية مثل دراسات (الكسب ورشيد، ٢٠٠٦)، (نور الدين وغضبان، ٢٠١٢)، وكذلك دراسة (خرفي، ٢٠١٦) والتي تمت في مجال المراجعة، أما دراسة (دودين وعبده، ٢٠١٢) فقد تمت على البنوك التجارية الأردنية لبيان الأثر على الأداء

المالي، ويلاحظ الباحث أن حجم العينة في بعض الدراسات ليس كبيرًا بما يكفي لاستخلاص استنتاجات معقولة.

٣- لم تتناول أيًا من الدراسات السابقة التي تمت في البيئة العربية أثر الالتزام الأخلاقي على جودة التقارير المالية، كما لا يوجد – في حدود علم الباحث – دراسة تمت في البيئة المصرية تربط أخلاقيات الأعمال بالجانب المحاسبي. ومن ثم يحاول الباحث في هذه الدراسة بحث أخلاقيات الأعمال من منظور محاسبي وبصفة خاصة أثره على جودة التقارير المالية في الشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال اقتراح مؤشر عن البنود المتعلقة بأخلاقيات الأعمال الضمنية والصريحة المطبقة في الشركات لبيان مدى التزام تلك الشركات بأخلاقيات الأعمال وأثر هذا الالتزام على جودة التقارير المالية.

(٣) أخلاقيات الأعمال – نظرة عامة:

يُنظر إلى الأخلاق على إنها وجهات نظر شخصية، فهي تتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي يتم الاعتماد عليها للتمييز بين ما هو جيد وما هو سيء. ويعتبر مفهوم الأخلاق مفهوم ديناميكي يختلف من عصر إلى عصر ومن مجتمع إلى مجتمع؛ حيث يصعب تحديد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، لأن هذا يختلف من ثقافة أو مجتمع أو مهنة أو مؤسسة إلى أخرى (خرفي، ٢٠١٦)، (Adegbie& Temitope, 2016)، وهناك أربعة مداخل تفسر السلوك الأخلاقي، يمكن إيجازها فيما يلي: (عبدالهادي، ٢٠١١)، (Ogbonna & Ebimobowei, 2001) (Paik et al., 2017)

- **المدخل النفعي:** يعتبر السلوك الأخلاقي هو الذي يقدم أعظم المنافع لأكبر عدد ممكن من الناس.
- **مدخل الفردية:** يقوم على أساس أن السلوك الأخلاقي هو الذي يستفيد منه الفرد أفضل استفادة في الأجل الطويل؛ أي أنه يستند إلى المنفعة الشخصية الذاتية.
- **مدخل الحقوق – المعنويات:** يعتمد على أن السلوك الأخلاقي يحترم ويحافظ على الحقوق الإنسانية الأساسية لكل الناس.
- **مدخل العدالة:** ويقوم على أن السلوك الأخلاقي يتميز بالنزاهة وعدم التحيز والعدالة والمساواة في معاملة الناس.

وتتجلي أهمية السلوك الأخلاقي في المهن المختلفة – وبصفة خاصة الأعمال التجارية– حيث بدأ إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المفهوم في أواخر السبعينيات من

القرن الماضي وظهر كمجال متعدد التخصصات يقوم العلماء والباحثون بدراسة تلك الظاهرة والمشكلات والتأثيرات المتعلقة بها في مختلف المجالات.

وفيما يلي يتناول الباحث الإطار النظري لأخلاقيات الأعمال:

(١/٣) مفهوم أخلاقيات الأعمال:

أخذ مفهوم أخلاقيات الأعمال أهمية كبيرة في عالم الأعمال التجارية، ويعتبر وضع تعريف محدد وواضح ومحدد أمر صعب نظرًا لأن أخلاقيات الأعمال ترتكز على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد في بيئات وأزمنة مختلفة، وقد قدم العديد من الباحثين تعريفات متنوعة لمصطلح أخلاقيات الأعمال لتساعدهم على فهم هذا المصطلح ومدلوله . فيرى (Rue & Byars, 1989) أن أخلاقيات الأعمال " هي مجموعة من المبادئ والمعايير التي تسيطر على السلوك الإداري وتحدد ما إذا كان القرار الذي تم اتخاذه صحيح أم خطأ"، أما (Ivancevich et al., 1989) فقد أشاروا إليها على إنها عبارة عن " خطوط إرشادية للإدارة في عملية صنع القرار، والتي تزداد أهميتها بالتناسب مع زيادة أهمية الآثار والنتائج المترتبة على القرار؛ حيث تزداد أهمية الأخلاقيات كلما كان القرار الذي تم اتخاذه أكثر تأثيرًا في الآخرين"، في حين ذكر (Vig & Dumičić, 2016) أن أخلاقيات الأعمال " تتمثل في السلوكيات الجيدة أو السيئة والصحيحة أو الخاطئة تجاه جميع أصحاب المصالح في سياق الأعمال التجارية والتي تتعامل مع التوقعات والممارسات الأخلاقية في النظام الاقتصادي"، وأضاف (Vig et al., 2017) "إنها تشتمل على القيم والمبادئ والمعايير التي توجه السلوك والأنشطة في عالم الأعمال، كما أنها أساس لجميع العلاقات التجارية ولا يمكن التفكير في تحقيق أداء مستدام على المدى الطويل Long- Term Sustainable Performance دون تطبيقها"، وفي هذا السياق فقد أثبت كل من (Fomburn & Foss, 2004) أن أخلاقيات الأعمال تؤثر على سمعة وصورة الشركة وقدرتها التنافسية.

وقد عرف (Crane & Matten ,2016) أخلاقيات الأعمال على أنها "دراسة الظروف والحالات المختلفة للأعمال التجارية والأنشطة والقرارات التي تتم فيها معالجة قضايا الصواب والخطأ ". كما عرفها (Trevino & Nelson, 2017) بأنها " مجموعة من القواعد والقيم الأخلاقية التى تؤثر على وتوجه سلوكيات الأفراد أو المجموعات فيما يتعلق بما هو الشئ الصواب أو الخطأ فى اتخاذ القرارت وفى الإدارة". بينما اعتبرها (Certo&Certo,2012) أنها " القدرة على جعل عملية صنع القرار في الشركة انعكاس

للقيم الأخلاقية، لتحديد كيفية تأثير تلك القيم والقرارات على مجموعات أصحاب المصالح المختلفة، وتحديد كيف يمكن للمديرين استخدامها في إدارة الشركة يوميًا".

ومما سبق يمكن للباحث تعريف أخلاقيات الأعمال على إنها "منظومة متكاملة من القيم والمبادئ والقواعد والمعايير التي توفر توجيهات إرشادية للسلوكيات الجيدة أو السيئة للأفراد أو المجموعات في بيئة الأعمال التجارية بهدف مساعدتهم في تعزيز عملية صنع القرار، وتحديد اتجاه الإدارة نحو: المجموعات المختلفة من أصحاب المصالح، والتأثير على استدامة أداء الشركة وسمعتها وصورتها وقدرتها التنافسية".

(٢/٣) أهمية أخلاقيات الأعمال:

على الصعيد العالمي تتسابق كل الشركات لاكتساب المزيد من الموارد – وفي الغالب– من خلال طرق ووسائل مختصرة، وفي عملية اكتساب الموارد قد تفعل بعض الشركات أشياء غير مقبولة تجاه المجتمع، وذلك في ظل عالم يعاني من التدهور الشديد والواسع في جميع القيم. ومن ثم فإن الشعور بالخداع ينتج عنه دائما شعور بعدم الثقة والشك الذي يقضي على صورة الشركة، وفي هذا السياق تزداد أهمية أخلاقيات الأعمال لخلق الثقة وتحسين صورة الشركة ، وترجع الحاجة لضرورة وجود أخلاقيات الأعمال إلى الأسباب التالية (Kumar et al., 2014), (Crane & Matten, 2016):

١- أخلاقيات الأعمال تتوافق مع الاحتياجات الإنسانية الأساسية: تعتبر رغبة الإنسان أن يكون أخلاقيا سمة بشرية، ليس فقط في حياته الخاصة ولكن في شئون أعماله التجارية أيضا ، فالفرد عندما يكون مديرًا في شركة يعلم أن قراراته تؤثر على عدد كبير من الموظفين، كما أن معظم الافراد يرغبون في أن يكونوا جزءًا من شركة يمكنهم احترامها وإعلان فخرهم بها لأنهم يدركون غرضها وأنشطتها الصادقة والمفيدة للمجتمع وهذه المتطلبات الأساسية تُلزم الشركات أن يكون لها توجه أخلاقي.

٢- أخلاقيات الأعمال تخلق المصداقية: تعطي أخلاقيات الأعمال مصداقية مع الجمهور؛ حيث يكون هناك تحيز لصالح منتجات الشركة التي يراها الجمهور ملتزمة أخلاقيًا واجتماعيًا، لأن الافراد يعتقدون أن الشركة تقدم قيمة مقابل المال الذي يدفعونه. كما تعطي الأخلاقيات مصداقية للإدارة مع الموظفين؛ فالإدارة تتمتع بمصداقية مع موظفيها عندما يكون لديها مصداقية مع الجمهور، ويكون انطباع الموظفين أن أخلاقيات الأعمال حقيقية وتخلق أهدافًا وقيمًا ولغة مشتركة.

٣- أخلاقيات الأعمال تساعد على صنع القرار بشكل أفضل: تساعد المواقف الأخلاقية الإدارة على اتخاذ قرارات أفضل – أي قرارات فى صالح الجمهور والموظفين وأهداف الشركة –؛ وذلك لأن احترام الإدارة للأخلاقيات يُلزمها على أخذ جوانب مختلفة في الاعتبار مثل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.

٤- أخلاقيات الأعمال والأرباح: تسير الأخلاقيات والأرباح جنبًا إلى جنب، فالشركة التي تتبع السلوكيات الأخلاقية تكون شركة ناجحة على المدى الطويل لأنها تحقق قيمة، بالرغم من إنها قد تفقد المال على المدى القصير.

٥- أخلاقيات الأعمال تعمل على حماية المجتمع: لا تستطيع الحكومة والقانون فعل كل شيء لحماية المجتمع، كما لا تستطيع تنظيم جميع الأنشطة الضارة بالمجتمع. فعندما تكون الإدارة ذات توجه أخلاقي تتخذ التدابير اللازمة لمنع التلوث وحماية صحة العمال حتى قبل أن يفوضها القانون.

وبناءً على ذلك فإن استخدام ممارسات العمل الأخلاقية يمكن أن يُدعم ازدهار الشركات في ثلاثة مجالات هامة تتمثل في (Certo & Certo, 2012):

١- الإنتاجية:

يعتبر موظفو الشركة أحد المجموعات الرئيسية من أصحاب المصالح التي تتأثر بممارسات الإدارة، فعندما تقرر الإدارة العمل بطريقة أخلاقية تجاه أصحاب المصالح فإن الموظفين سوف يتأثرون بشكل إيجابي. فمثلاً قد تقرر الشركة أن أخلاقيات الأعمال تتطلب أن تبذل جهدًا خاصًا لضمان صحة ورفاهية موظفيها، ولذلك قامت العديد من الشركات بإنشاء برامج استشارية للموظفين لمساعدتهم في العديد من أمورهم الخاصة مثل العائلة والعمل والمشاكل المالية والقانونية و... غيرها، وهذه البرامج عملت على تعزيز الإنتاجية في بعض الشركات؛ حيث ساعدت على خفض التكاليف الصحية، واستخدام الإجازات المرضية بشكل كبير.

٢- علاقات أصحاب المصالح:

المجال الثاني الذي يمكن فيه لممارسات الإدارة الأخلاقية تعزيز ازدهار الشركة هو التأثير بشكل إيجابي على أصحاب المصالح "الخارجين" مثل الموردين والعملاء، حيث يمكن لصورة عامة إيجابية تتبناها الشركة وتعمل بها أن تقوم بجذب العملاء الذين يرون تلك الصورة مرغوبة، مثل اتباع ممارسات التسعير الأخلاقي، واحترام حقوق الموظفين والعاملين والعملاء وتلبية رغباتهم بجودة عالية، ودعم الأعمال والجمعيات الخيرية، و.... غيرها.

٣- اللوائح الحكومية:

يتمثل المجال الثالث في الحد من اللوائح الحكومية، حيث يعتقد أن بعض الشركات تعمل بشكل غير أخلاقي فيقوم الرأي العام بالضغط على المُشرعين والمسئولين الحكوميين لتنظيم أعمال تلك الشركات أو إلزامها بتنفيذ اللوائح الموجودة أو فرض لوائح وقوانين جديدة عليها، على سبيل المثال الشركات والمصانع الملوثة للبيئة تقوم الحكومات بإلزامها بتطبيق وسائل الحماية اللازمة وفرض عقوبات وغرامات عليها عند عدم التزامها بممارسات السلامة البيئية.

مما سبق يرى الباحث أن اتباع الإدارة للسلوكيات والممارسات الأخلاقية يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للشركات، حيث يتم تطوير الثقة بين الشركة وكل مجموعات أصحاب المصالح من موظفين وعملاء وموردين وحكومة. الأمر الذي يعمل على زيادة الإنتاجية، ويحد من معدلات دوران العمالة والعملاء، كما تساعد أخلاقيات الأعمال على جذب المزيد من الموظفين ذوي الخبرة والعملاء والمستثمرين، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركة والحفاظ على سمعة إيجابية لها.

(٣/٣) مبادئ أخلاقيات الأعمال:

يعتبر بقاء الشركات في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين من أهم أهداف الشركة، ويتطلب ذلك الالتزام بتطبيق أخلاقيات الأعمال ولتحقيق الأهمية المرجوة من أخلاقيات الأعمال يجب الالتزام بمجموعة من المبادئ التوجيهية المحددة لأخلاقيات الأعمال تتمثل فيما يلي (Lizabeth England):

أ) التكامل Integration: حيث يجب أن تتخلل أخلاقيات الأعمال في جميع جوانب الثقافة التنظيمية، كما يجب أن تنعكس في الأنظمة الرئيسية للإدارة. فالشركات تبدأ في تحديد الأهداف وممارسات التوظيف من خلال دمج الأخلاقيات في أنظمة الإدارة، فمثلا عند ترقية العمال إلى مستويات أعلى داخل الشركة فإن المبادئ الأخلاقية يجب أن تكون مدعمة وموجه لبرامج الحوافز.

ب) الإنجاز Implementation: السلوك الأخلاقي ليس مجرد فكرة، ولكنه يتطلب تنفيذ خطة التغيير في مجالات محددة من العمل داخل الشركة. ومن الأمثلة على ذلك الجهود المبذولة لتعديل عمليات تقييم الموظفين، وتعزيز تحسين الممارسات البيئية.

ج) الدُّولية Internationalization: يعتبر زيادة الخضوع للإشراف الدولي من الأمور الضرورية لجميع الأعمال الناجحة، فالدولية تتحقق من خلال تكوين شراكات دولية،

وتكتلات تجارية، وتنفيذ اتفاقية الجات (GATT)، وغيرها من اتفاقيات التجارة الحرة، لذلك يجب توضيح مفهوم النزاهة Integrity الخاص بالشركة والذي يتجاوز الحدود الوطنية.

وفي هذا السياق تم وضع مجموعة من المبادئ الأساسية للأخلاقيات في المحاسبة من قِبَل المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين (IESBA) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (Yarahmadi & Bohloli, 2015)، (Ogbonna & Ebimobowei, 2011)، (IESBA , 2018)، تتمثل في:

- **الأمانة Honesty**: يجب أن يكون المحاسب صادقا في أدائه لوظيفته حتى يمكنه مساعدة مهنته. وإذا لم يتم الحفاظ على هذا المبدأ، فإن المبادئ الأخرى لن تكون موجودة؛ حيث أن ضرورة الوفاء بالمبادئ الأخرى هي الأمانة.
- **الموضوعية Objectively**: يجب أن يكون المحاسب المهني موضوعيًا؛ حيث لا يجوز أن يسمح بالحكم المسبق، أو التحيز، أو تضارب المصالح، أو اختراق الآخرين لأن هذا يضر بموضوعية المحاسب في تقديم خدماته المهنية.
- **التأهيل المهني والرعاية Professional Qualification and Care**: يجب على المحاسب المهني قبول الخدمات التي يمكنها دعم واستخدام التعاون أو التشاور مع الآخرين، فهو يحتاج إلى تعزيز مهاراته ومعرفته المهنية للاستفادة من التقنيات والأساليب الجديدة أو تبني القواعد بطريقة تضمن لصاحب العمل الحصول على خدمات مهنية تتسم بالكفاءة.
- **السرية Secrecy**: يجب على المحاسبين المهنيين الانتباه إلى سرية المعلومات التي يحصل عليها، فلا يجب عليه الكشف عنها أو استخدامها بدون تصريح من صاحب العمل، وذلك إذا لم يمكن هناك حقوق أو متطلبات قانونية أو مهنية لذلك.
- **السلوك المهنى Professional Behavior**: يجب على المحاسب المهنى أن يتعامل بطريقة تتوافق مع سمعته، وأن يتجنب الأعمال التى تلوث اسمه وشرفه المهنى.
- **المعايير المهنية Professional Standards**: يجب على المحاسب المهني تقديم خدمات مهنية تعتمد على معايير مهنية؛ حيث يجب تقديم خدماته للوفاء بمتطلبات صاحب العمل بمهارة ودقة وبالتوافق مع متطلبات الأمانة والموضوعية والاستقلال المهني.

ومما سبق يمكن للباحث استنتاج أن مبادئ أخلاقيات الأعمال تكون ذات قيمة وأهمية إذا ما كانت هناك رغبة قوية من مسئولي الشركات في تطبيقها؛ حيث تؤتي أهدافها المرجوة في العمل على استمرار الشركات ورفع إنتاجيتها وقيمتها وزيادة درجة منافستها في سوق العمل. وفي نفس السياق فإن الحفاظ على وتطبيق مبادئ الأخلاقيات في المحاسبة تؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في الخدمات المهنية المقدمة من قِبَل المحاسبين الأمر الذي ينتج عنه الحد من الأزمات المالية والانهيار الذي تعرضت له بعض الشركات فيما مضى.

(٤/٣) النظريات المعيارية لأخلاقيات الأعمال:

تحاول النظريات المعيارية لأخلاقيات الأعمال استهداف المشكلات والصعوبات الأخلاقية في بيئة الأعمال التجارية، حيث تركز بشكل خاص على التفاعلات التي تتضمنها العلاقات في الأعمال التجارية، وتحدد الالتزامات التي يجب على المديرين الوفاء بها، والتي يمكن تمييزها من البيانات الوصفية، وأيضًا التي تصف كيف يجب أن يكون عالم الأعمال. وذلك من خلال استنباط مبادئ أخلاقية متوسطة المستوى ومعبرة بلغة يسهل الوصول إليها، ويمكن تطبيقها على المشكلات الحقيقية في بيئة الأعمال (Hasnas, 1998). ويمكن تمييز ثلاث نظريات معيارية رائدة لأخلاقيات الأعمال هي: نظرية حملة الأسهم Stockholder Theory، ونظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory، ونظرية العقد الاجتماعي Social Contract Theory (Bose, 2012), (Hasnas, 1998).

أ) نظرية حملة الأسهم Stockholder Theory:

تؤكد نظرية حملة الأسهم أن المديرين التنفيذيين للشركات يتحملون مسئولية ائتمانية تجاه حملة الأسهم لزيادة القيمة للمساهمين؛ حيث أن المساهمين يستثمرون أموالهم في الشركات عن طريق شراء الأسهم بهدف تعظيم العائد على الاستثمار، ومن ثم يلتزم المديرون التنفيذيون – باعتبارهم وكلاء لحملة الأسهم– بزيادة ربحية الشركة في إطار القانون وبدون خداع أو احتيال (Bose, 2012). كما تتوقع نظرية حملة الأسهم من المديرين تحقيق أقصى قيمة للمساهمين على المدى الطويل، حيث تُلزمهم بعدم القيام بإجراءات تعزز المكاسب قصيرة الأجل على حساب الازدهار المالي طويل الأجل للشركات (Friedman , 2007).

وتتمثل الأدلة الأخلاقية لنظرية حملة الأسهم في (Mertens, 2013), (Bose, 2012):

- دليل في الهدف من النظرية، حيث أنه خلال جهود الإدارة لتحقيق الأرباح وتعظيم القيمة للمساهمين، فإن الأفراد تعمل على تعزيز مصالح المجتمع.

- دليل من طبيعة أخلاقيات النظرية، حيث يُفترض أن المسئولين التنفيذيين إذا ما استخدموا استثمارات المساهمين في تحقيق أهداف غير مصرح بها من قِبَل المساهمين، فإن المسئولين التنفيذيين بذلك يكونوا قد انفقوا الأموال دون أخذ التصريح بذلك، ويعتبر هذا من الأخطاء مهما كانت النتائج.

إلا أن هناك جدال بشأن تلك الأدلة؛ حيث يرى النقاد في **الدليل الأول** أن العوامل الخارجية والاحتكارات يمكن أن تؤثر على قابلية الأسواق، كما يمكن أن تساهم في حالات فشل السوق، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على الجهود الفردية لتحقيق الربح الذي يعمل على تحقيق المصالح المُثلى للمجتمع. وبالنسبة **للدليل الثاني** فإن النقاد ترى أن الأموال إذا ما أُنفقت على تعزيز مصالح المجتمع الذي تعمل فيه الشركة، فيكون من المُبرر أخلاقيًا إنفاق تلك الموارد دون موافقة المساهمين، بالإضافة إلى أن المستثمرين عندما يشترون أسهمًا في شركة ما، فإن ذلك يعتبر موافقة منهم على رؤية ورسالة الشركة وبيانات القيمة التي قد تتضمن المسئولية الاجتماعية للشركة. وبالتالي لا يتم انتهاك نظرية حملة الأسهم عندما يقرر المديرون التنفيذيون انفاق أموال المستثمرين من أجل الصالح العام ووفقًا لرؤية ورسالة الشركة.

ب) نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory:

تنص نظرية أصحاب المصالح على أن المديرين التنفيذيين لديهم واجب ائتماني – ليس فقط لحملة الأسهم في الشركة – لأصحاب المصالح. ويشير تعريف نظرية أصحاب المصالح إلى أن تلك النظرية هي عبارة عن نموذج للمسئولية الاجتماعية للشركات، حيث يتحمل فيها المديرون مسئولية أخلاقية تجاه مجموعة من أصحاب المصالح ، حيث يتخطون الرؤية الضيقة بأن المسئولية الأساسية أو الوحيدة للمديرين تتمثل في مصلحة المساهمين (Abidin et al., 2017)، وأصحاب المصالح هم أي مجموعة لها مصلحة في نجاح الشركة في تحقيق النتائج المستهدفة، وفي الحفاظ على سلامة خدمات ومنتجات الشركة، وتشمل أصحاب المصالح أيضًا أولئك الذين يمكن أن يتأثروا بأعمال الشركة، وتتمثل عادةً في العملاء والموظفين، والموردين والمجتمع والدائنين وحملة الأسهم، مع استبعاد الحكومة والمنافسين من قِبَل واضعي نظرية أصحاب المصالح المعيارية. كما يمكن أن يتضمن أصحاب المصالح أيضا الأطراف الأخرى المهتمة ببقاء ونجاح الشركة (Smith, 1994).

ووفقًا لنظرية أصحاب المصالح (Evan & Freeman, 1988) يجب ضمان الحقوق الأخلاقية لأصحاب المصالح؛ حيث يجب على المديرين – كوكيل لهم– اتخاذ

الإجراءات التي تعود بالنفع على أصحاب المصالح، كما يجب عليهم اعتماد السياسات التي تضمن بقاء الشركة مع الاهتمام بالمصالح طويلة الأجل لأصحاب المصالح، وأيضا على المديرين التنفيذيين إدراك أن أصحاب المصالح لهم الحق في الموافقة على المشاركة – أو اختيار عدم المشاركة – في القرارات التي تؤثر في مصالحهم. وقد برهن المؤيدون لنظرية أصحاب المصالح على ذلك بأن هذا يعني أن أصحاب المصالح لهم حق المشاركة في تحديد الاتجاه المستقبلي للشركة، وعلى الرغم من ذلك فإنه من المستحيل تبادل الرأي مع كل صاحب مصلحة بشأن كل قرار يتم اتخاذه، ولذلك يجب على الإدارة الأخذ في الاعتبار التعامل مع مصالح جميع أصحاب المصالح بطريقة عادلة عند وضع سياسات الأعمال. وأيضًا فإن إدارة الشركة عليها أن تتعامل مع المصالح المتضاربة للمجموعات المختلفة بشكل متكافئ في القرارات الإدارية.

أما معارضو النظرية فقد أكدوا على أنه بالرغم من أهمية احترام استقلالية مجموعات أصحاب المصالح، إلا أن هذا لا يعني أن على المجموعة أن يكون لها رأي في كل قرار يؤثر على مصالحها وذلك لعدم وجود أسلوب لمعالجة المصالح المتضاربة لأصحاب المصالح المتعددين في محاولة للوصول إلى القرارات المُثلى (Donaldson & Preston, 1995).

ج) نظرية العقد الاجتماعي The Social Contract Theory:

أوضحت نظرية العقد الاجتماعي أن جميع الشركات ملزَمة أخلاقيًا بتعزيز رفاهية المجتمع من خلال تلبية احتياجات أعضاء المجتمع بصفتهم مستهلكين وموظفين، فنظرية العقد الاجتماعي تطرح تساؤلاً هامًا وهو: ما هي الاتفاقية التي ينبغي أن تسمح لشركة ما بالعمل في المجتمع؟ وتجيب النظرية على ذلك بأن الاتفاق الافتراضي الذي يسمح للشركات بالعمل في المجتمع يحتوي على جانبين هما: الرفاهية الاجتماعية، والعدالة. ويعترف مصطلح **الرفاهية الاجتماعية** بأن أعضاء المجتمع سيدعمون وجود الشركة بشرط أن يستفيدوا من ذلك؛ بمعنى أن إدارة الشركة تلتزم بتحسين رفاهية أفراد المجتمع – كمستهلكين وموظفين – في سعيها لتحقيق الأرباح. أما مصطلح **العدالة** فإن الاتفاق الافتراضي يتوقع منه أن يعمل المديرون التنفيذيون بطريقة يتجنب فيها الغش والخداع، وتُظهر الاحترام الإنساني للعاملين، وأيضا تجنب أي ممارسة تزيد من سوء وضع أي مجموعة في المجتمع بشكل منهجي (Bose, 2012), (Donaldson,1982).

وأشار (Kultgen, 1985) أن العقد الاجتماعي (الاتفاق الافتراضي بين الشركة والمجتمع) لا يصبح عقدًا حقيقيًا إذا لم توافق عليه جميع الأطراف، ونظرًا لعدم توافق الآراء بين الشركات وأعضاء المجتمع فإن الشركات قد تجد إنها من المتوقع أن تقوم بعمل مبادلات Tradeoffsبشأن أرباح الشركة من أجل تلبية احتياجات المجتمع (التزامات غير مباشرة للشركة)، وحتى إذا أيدت الشركة مبادئ العقد الاجتماعي، فيكون من المناسب لها أن تقوم بتعديل جوانب معينة من العقد حتى تقوم بتحقيق أهدافها.

وقد انتقد البعض ذلك، حيث يؤدي تعديل الشركات لجوانب معينة من العقد إلى الاستهانة Trivialization بنظرية العقد الاجتماعي، إلا أن المؤيدين أقروا بأن قوة هذه النظرية تكمُن في الطبيعة الافتراضية لها مما يجعلها قوة أخلاقية (Bose, 2012).

وبعد استعراض النظريات المعيارية لأخلاقيات الأعمال، **يمكن للباحث استنتاج** أن النظريات المعيارية – نظرية حملة الأسهم، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية العقد الاجتماعي– توفر لإدارة الشركة القواعد والمعايير المناسبة، والتي تساعدها في إرشاد المديرين عند مواجهة أي مشكلة أو صعوبة أخلاقية تنشأ في سياق أعمال الشركة، كما توفر تلك النظريات دليل استرشادي لإعداد مدونة أخلاقيات الأعمال الخاصة بكل شركة.

(٥/٣) أخلاقيات الأعمال– مدخل استدامة الشركات في ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI G4)–:

تتداخل لدى البعض مصطلحات: "أخلاقيات الأعمال" و "المسئولية الاجتماعية للشركات" و "الاستدامة أو التنمية المستدامة". "فالأخلاق" هي تطبيق للمبادئ للاختيار بين الصواب والخطأ في سياق الأحداث، أما "أخلاقيات الأعمال" فهي تطبيق لتلك المبادئ الأخلاقية لاتخاذ القرارات في عالم الأعمال التجارية. في حين أن "المسئولية الاجتماعية للشركات" تعني اتخاذ الإجراءات الإيجابية أو استجابة الشركة للقيام بمسئولياتها تجاه أصحاب المصالح الخارجيين مثل المجتمعات التي تعمل فيها الشركة، وتجاه البيئة، وبمعنى آخر فإن المسئولية الاجتماعية للشركات هي السلوك الأخلاقي للشركة تجاه المجتمع، وغالبًا ما يسمى هذا بمواطنة الشركات Corporate Citizenship (Rushton, 2002).

أما "الاستدامة أو التنمية المستدامة" فمفهوم واسع النطاق يوازن بين الحاجة إلى النمو الاقتصادي وكل من الحماية البيئية والعدالة الاجتماعية (ICSI, 2013)؛ حيث تم استخدام مصطلح الاستدامة بشكل تقليدي في الأدبيات الإدارية لوصف قدرة الشركة على

الحفاظ على تدفق مستمر ومتزايد للأرباح، ولكن في الآونة الأخيرة فغالبًا ما يتم استخدام هذا المصطلح بطريقة مختلفة، فالاستدامة هي" الدرجة التي تستطيع بها الشركات تلبية احتياجاتها الحالية مع المحافظة على قدرة الأشخاص أو الشركات الأخرى على تلبية احتياجاتهم في المستقبل" (Cuong, 2011),(Certo & Certo, 2012)، وبمعنى آخر يمكن تعريف الاستدامة على أنها "صيانة الأنظمة على المدى الطويل وفقًا للاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية" (Krishna et al., 2011).

وحتى يتسنى بناء شركات مستدامة؛ يجب على الإدارة أن تسعى لاستدامة الشركة في ثلاثة مجالات هي: الاقتصاد والبيئة والمجتمع. **فمن الناحية الاقتصادية:** تركز إدارة الشركة المستدامة على أداء السلوكيات مثل: الحد من النفايات من خلال عدم الإفراط في إنتاج السلع، وتوليد أرباح عادلة لأصحاب المصالح، **أما ما يتعلق بالبيئة:** فإن الإدارة تؤكد على أداء سلوك أقرب إلى حماية الموارد الطبيعية مثل الماء والهواء والأرض، **ومن حيث المجتمع:** تؤكد إدارة الشركات المستدامة على أداء السلوكيات التي تحافظ على رفاهية وحماية المجتمعات التي تعمل فيها. ومن ثم، فإنه كلما زادت قدرة الشركة على تحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها مع المحافظة على قدرة الشركات الأخرى على تلبية احتياجاتهم فى المستقبل ، كلما زادت قدرة الشركة على الاستدامة (Certo & Certo, 2012).

وتوجد طريقتان يمكن استخدامهما لتقييم استجابة الشركة لقضية الاستدامة، **الأولى:** أن استجابة الشركة تنعكس من خلال الامتثال للمبادئ التوجيهية للإفصاح عن الاستدامة مثل: مبادرة التقارير العالمية (GRI)، ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة United Nations Global Compact Principles، أو المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، و..... غيرها، **أما الطريقة الثانية:** فإن استجابة الشركة للاستدامة تنعكس من خلال مدونات الأخلاقيات (السلوك) الخاصة بالشركات، لأنه من المعترف به على نطاق واسع أن مدونات الأخلاقيات بمثابة وسيلة لتوجيه السلوك التنظيمي، حيث تأخذ الآثار الأخلاقية لقرارات الأعمال في الاعتبار (Cuong, 2011).

وتحتاج الشركات إلى تعزيز سمعتها، وكسب الثقة، وزيادة رأسمالها الاجتماعي، ويتحقق لها ذلك من خلال إدخال وتضمين القيم الأخلاقية في شروط ووصف أداء الأعمال، وكذلك تضمينها من الناحية الاستراتيجية، والمفهوم الذي يساعد الشركات على تحقيق تلك

الأهداف هو الاستدامة، وبالتالي يجب أن تشتمل الخطة الاستراتيجية للشركات على الاستدامة، وبذلك يكون لدى الشركات استراتيجية متناسقة للاستدامة القائمة على الأخلاقيات السليمة والقيم المشتركة التي ستوفر للشركة فوائد تجارية كثيرة أقلها تحسين سمعتها وتعزيز الميزة التنافسية لها (Rushton, 2002).

وترسيخًا لأخلاقيات الأعمال في تقارير الاستدامة فقد قامت المبادرة العالمية لإعداد التقارير – الجيل الرابع (GRI- G4) – بإدراجها ضمن المبادئ التوجيهية للجيل الرابع(*) والصادرة في أكتوبر ٢٠١٦؛ وذلك في القسم الخامس والخاص بالإفصاحات التي يتطلبها المعيار تحت بند إفصاحات عامة – أي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جميع الحالات–.

وقد تضمن بند الإفصاحات العامة أن الشركة يجب أن تُفصح عن الأخلاقيات والنزهة Ethics and Integrity، وذلك في الفقرات(٥٦) وحتى (٥٨). وتوفر الإفصاحات التي يتطلبها المعيار نظرة عامة عن (Global Reporting Initiative, 2013):

١- قيم الشركة ومبادئها ومعاييرها وقواعدها مثل: مدونة السلوكيات، ومدونة الأخلاقيات.

٢- آليات الشركة الداخلية والخارجية التى توضح طلب المشورة بشأن السلوك الأخلاقى والقانوني.

٣- آليات الشركة الداخلية والخارجية للتقرير عن السلوك غير الأخلاقي أو غير القانوني، والقضايا المتعلقة بالنزاهة – مثل التصعيد Escalation من خلال آليات الإبلاغ عن المخالفات أو الخطوط الساخنة –.

ومن ثم فإن الشركات يجب أن تصف ما يلي (International Union of Railways, 2016):

- مدونات الأخلاقيات، والسلوك الأخلاقي، ومدونة الممارسات الملائمة Codes of Conduct, Ethics Behavior; Relevant Codes of Practices.

(*) تم تطوير إرشادات (GRI G4) إلى معايير GRI، حيث أوضح Global Sustainability Standards Board مجلس معايير الاستدامة العالمي (GSSB) أن الهيئة المستقلة لوضع المعايير والتابعة لـ GRI استخدمت محتويات المبادئ التوجيهية لـ G4، ودليل التنفيذ لتشكيل مجموعة جديدة من معايير GRI النموذجية والمترابطة والتي تم تفعيلها في ٢٠١٨/٧/١ . وتركز معظم التغييرات على الشكل والعرض، أما المحتوى الرئيسي والمفاهيم ستنتقل من G4 إلى معايير GRI. وقد أكد رئيس GSSB أن معايير GRI ليست G5 وإنما هي G4 في تنسيق جديد.

- اللجان الملائمة للأدوار والمسئوليات والرقابة.

Roles and Responsibilities and Control of Relevant Committees.

- التدريب Training.
- الرقابة الداخلية Internal Supervision.
- كيف يتم ضمان الامتثال How Compliance is Secured.
- آليات تعزيز النزاهة التنظيمية

Mechanisms to Ensure Organizational Integrity.

ويرى (Crăciun, 2014) أن بقاء الشركات وازدهارها يعتمد على النجاح في رفع التنمية المستدامة إلى أخلاقيات عالمية؛ حيث أن الهدف الأساسى لأي شركة يجب أن يكون تعظيم الأرباح مع الحفاظ على القانون وتجنب الممارسات غير الأخلاقية ، فأخلاقيات الأعمال الجيدة والسمعة يصبحان أصولًا أكثر أهمية وميزة تنافسية على المدى الطويل في اقتصاديات السوق المعاصر.

ومما سبق يرى الباحث أن الأخلاقيات هي أساس استدامة الشركات، والشركات الناجحة هي التي تعمل على تضمين الاستدامة في استراتيجيات أعمالها؛ حيث أن التركيز على القيم الأخلاقية يوفر للشركات الثبات في مواجهة التغيرات المتتابعة في عالم الأعمال، كما يوفر لها اكتساب ثقة أكبر من مختلف مجموعات أصحاب المصالح، ومن ثم بقاء الشركات وازدهارها على المدى الطويل.

(٦/٣) مدونات أخلاقيات الأعمال

في بداية القرن العشرين تطورت مدونات الأخلاقيات وفقا لاحتياجات الأعمال والمجتمع، فقد عملت الشركات على افتراض أن المعايير الاجتماعية والقيم الشخصية كانت كافية لممارسة السلوكيات المناسبة فى الشركات. وبحلول منتصف القرن ومع زيادة تعقيد الشركات، أصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى إرشادات أكثر تحديدًا حول كيفية التعامل مع المواقف التي يتم مواجهتها في العمل وكنتيجة لذلك وجدت الشركات أنه من الضروري إنشاء مدونات تحتوى على قواعد أخلاقية للشركات . وفي النصف الأخير من القرن، مع ظهور الحاسب الآلي والإنترنت والشركات متعددة الجنسيات والوصول إلى الموارد العالمية ومجموعة من الأحداث الأخرى، أصبحت البيئات التنظيمية أكثر تعقيدًا لدرجة استلزمت ظهور معايير مرشدة للسلوكيات والتصرفات في السياق الدولي (Withers & Ebrahimpour, 2013).

وقد تمت الإشارة إلى مدونات الأخلاقيات في الدراسات السابقة بمجموعة متنوعة من الأسماء مثل: مدونات السلوك، مدونات الممارسات، عقيدة الشركة، قوائم المهمة، قوائم القيم ، ويمكن تعريف مدونات الأخلاقيات على أنها " وثيقة مكتوبه ومميزة ورسمية تتكون من المعايير الأخلاقية المستخدمة لتوجيه سلوك الموظف أو الشركة" (Schwartz, 2001). كما يمكن تعريفها على أنها "بيان رسمي يعمل كدليل/ كمرشد للأخلاقيات المتعلقة بالكيفية التي يجب أن يتصرف بها الأفراد داخل الشركة، وبكيفية اتخاذ القرارات" (Certo & Certo, 2012).

ويعتبر اعتماد مدونه أخلاقية للشركة طريقة لتشجيع وتوجيه وإضفاء الطابع الرسمي على السلوكيات المسئولة بين الموظفين وإدارة الشركة (Rodriguez – Dominguez et al., 2009)، ويجب أن تعكس مدونة الأخلاقيات رغبة الإدارة العليا في الالتزام بالقيم والقواعد والسياسات التي تدعم المناخ الأخلاقي.

وتحتوي مدونة أخلاقيات الشركة غالبًا على ست قيم أو مبادئ أساسية، بالإضافة إلى وصف المزيد من التفاصيل والأمثلة المختلفة على السلوك المناسب، وتشتمل القيم المرغوب فيها لمدونات الأخلاقيات على ما يلي (ISCI, 2013):

- الوفاء Trustworthiness.
- المسئولية Responsibility.
- الرعاية Caring.
- الاحترام Respect.
- العدل Fairness.
- المواطنة Citizenship.

وتتعامل مدونات الأخلاقيات مع قضايا مثل: تضارب المصالح، والمنافسين، وخصوصية المعلومات ومنح الهدايا، ومنح وتلقي المساهمات السياسية (Certo &Certo,2012). ويعتبر إنشاء وتطوير وتوزيع مدونة الأخلاقيات وسيلة فعالة وكفء لتشجيع الممارسات الأخلاقية داخل الشركات، ومع ذلك لا يمكن للمديرين افتراض أنه لمجرد قيامهم بإنشاء وتطوير وتوزيع مدونة الأخلاقيات فإن أعضاء الشركة لديهم جميع الإرشادات التي يحتاجون إليها لتحديد ما هو أخلاقي والعمل وفقًا لذلك. فمن المستحيل تغطية كل سلوك أخلاقي وغير أخلاقي داخل الشركة في مدونة واحدة، ومن ثم يجب على المديرين النظر إلى مدونة الأخلاقيات كأداة يجب تقييمها وتعديلها بصفة دورية حتى يكون هناك إرشادات شاملة وقابلة للاستخدام بكفاءة وفعالية.

ولإنشاء مدونة الأخلاقيات يجب على الشركة تحديد أهم القيم التوجيهية، وصياغة المعايير السلوكية لتوضيح طرق تطبيق تلك القيم على أدوار ومسئوليات الأشخاص المتأثرين، ومراجعة إجراءات الإرشاد والتوجيه الحالية، وكيفية تطبيق تلك القيم والمعايير، وإنشاء النظم والعمليات لضمان تطبيق المدونة بفعالية. كما يتم تطوير مدونة الأخلاقيات من قِبَل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والرؤساء التنفيذيين باعتبارهم من يقومون بتنفيذ وتطبيق التعليمات الموضوعة، كما يجب دعوة الموظفين القانونيين لضمان أن المدونة قد قامت بتقييم المجالات الرئيسية للخطر بشكل صحيح، وتوفير الحلول للمشاكل القانونية المحتملة (ISCI, 2013).

وتتوقع الشركات من أعضائها أن يتم فهم واستيعاب وتطبيق تلك المدونة بمجرد توصيلها وتوضيحها في كل حالة بصفة عامة، وفي المواقف التي لا تتناولها المدونة بشكل محدد. وأن الفشل في تطبيق مبادئ المدونة سيكون سببًا لاتخاذ إجراءات تأديبية.

وقد تطلب القسم (٤٠٦) من قانون (Sarbanes Oxley, 2002) من الشركات الإفصاح عما إذا كانت قد اعتمدت مدونة أخلاقيات أم لا، وعليها أن توضح أسباب عدم اعتمادها، وكذلك الإفصاح عن أي تغييرات أو تنازلات عن أى نص من نصوص المدونة (SEC, 2003). ويجوز للشركات أن تفصح عن مدونة الأخلاقيات الخاصة بها في التقرير السنوي، أو تقوم بنشرها على موقعها الإلكتروني، أو توافق على تقديم نسخة منها عند الطلب وبدون مقابل (ISCI, 2013) ,(SEC, 2003).

ويوفر اعتماد الشركات لمدونات الأخلاقيات عدد من المميزات حيث تساعد في الحفاظ على صورة جيدة للشركة، وإضفاء الشرعية عليها، ومنع النقد العام، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح من خلال المعالجة الأخلاقية لتضارب المصالح الفعلي أو الظاهر في العلاقات الشخصية والمهنية، والامتثال للقوانين الحكومية والقواعد واللوائح المعمول بها، وتحسين في إدارة وثقافة الشركة (SEC, 2003).

ومما سبق يتضح للباحث أن مدونة الأخلاقيات تُعد بمثابة ميثاق يوفر معايير قياسية للموظفين ولإدارة الشركة على حدا سواء لتوجيه السلوكيات العامة وكذلك سلوكيات اتخاذ القرارات؛ وذلك لتجنب العواقب القانونية. وعلى الشركات العمل على تطوير وتعديل مدونات الأخلاقيات لديها لاستيعاب جميع المواقف والحالات المستحدثة خلال مسيرة العمل. الأمر الذي يوفر مميزات عديدة للشركة منها تعزيز سمعة وقيمة الشركة.

(٤) جودة التقارير المالية – المفهوم ونماذج القياس فى الفكر المحاسبى–:

أدت العديد من العوامل – التقارب ومواءمة المعايير المحاسبية، والأزمات الاقتصادية، ونمو متطلبات الإفصاح، و.... غيرها – إلى زيادة التركيز على إعداد التقارير المالية. كما أن الزيادة العالمية في فضائح المحاسبة في أوائل القرن الحادي والعشرين قد أشارت إلى نقاط ضعف في جودة التقارير المالية.

وتعتبر جودة التقارير المالية مفهوم واسع لا يشير إلى المعلومات المالية فقط، وإنما يتضمن المعلومات غير المالية أيضًا والمفيدة في اتخاذ القرارات. ووفقًا لما جاء بمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة [UK] (ASB)، ومجلس معايير المحاسبة الأسترالي (AASB) فإن جودة التقارير المالية تمثل القوائم المالية التي توفر معلومات دقيقة وعادلة عن حقيقة المركز المالي والأداء الاقتصادي للشركة (Herath & Albarqi, 2017), (Bekiaris et al.,2014) .

وتتحدد عناصر إعداد تقارير مالية عالية الجودة، كما هو موضح في الإطار المفاهيمي للتقارير المالية للمشروع المشترك بين الـ (FASB) والـ (IASB)، في الخصائص النوعية للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركة، تلك الخصائص النوعية تعزز سهولة تقييم فائدة التقارير المالية، كما تؤدي أيضًا إلى مستوى عال من الجودة (IASB, 2018), (Mbobo & Ekpo, 2016). وتشمل الخصائص النوعية(*) لجودة التقارير المالية على: الملاءمة Relevance ، التمثيل الصادق Faithful Representation، الفهم Understandability، القابلية للمقارنة Comparability، التحقق Verifiability، والتوقيت المناسب Timeliness، والموثوقية Reliability.

وتعتبر الخصائص النوعية الأساسية – الملاءمة، والتمثيل الصادق – هي الأكثر تحديدًا وحسمًا للمحتوى عند إعداد التقارير المالية، أما الخصائص النوعية المعززة Enhancing– الفهم، والقابلية للمقارنة، والتحقق، والتوقيت المناسب – فتساعد على تحسين فائدة القرار عندما يتم التعرف على الخصائص النوعية الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن

(*) في الأطار المفاهيمي المعدل Revised Conceptual Framework الذي تم نشرة بواسطة (IASB) في ٢٠١٨ تم تغيير بالخصائص النوعية الأساسية من: الموثوقية، الملاءمة. إلى التمثيل الصادق والملاءمة، حيث كانت الموثوقية– كأحد عناصر الجودة الأساسية – تتكون من التمثيل الصادق، والحياد، والقابلية للتحقيق . أما بعد التعديل فقد أصبح التمثيل الصادق أحد العناصر الأساسية والمحددة للجودة، ويتكون من:الكمال، والحياد، والدقة، وعلى الرغم من ذلك يعتقد الـ FASB أن الموثوقية هي أحدى الخصائص الحاسمة لجودة المعلومات المحاسبية (IASB, 2018).

الخصائص النوعية المعززة– بحد ذاتها – لا يمكنها أن تحدد جودة التقارير المالية – وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)– وأن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على جودة التقارير المالية (Herath& Albarqi, 2017).

(٤/ ١) العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية:

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية (Choi& Pae,2011)، (Bakhtiari & Azimifar, 2013)، (Ogbonna & Ebimobowei, 2012)، (Salaudeen et al., 2015)، (Herath & Albarqi, 2017)، (Bauwhede, 2001)، (رضوان، ٢٠١٥)، (Onyulo, 2017)، (Afiah & Rahmatika, 2014)، (Novyarni, 2014)، (Hassan, 2013)، (Beest et al., 2009)، (ريشو، ٢٠١٣)، (الرشيدي، ٢٠١٢)، (صفاء الدين وعبدالخالق، ٢٠١٥).

ومن هذه العوامل ما يلي:

- **إدارة الأرباح** : يهتم المستثمرون والمستخدمون بتحقيق جودة عالية من المعلومات المالية، ويمكن أن تستمد تلك الجودة من الحصول على جودة عالية من الأرباح، والتي تعتبر أحد أهم مؤشرات كفاءة سوق رأس المال، كما تعتبر الأرباح من أهم مؤشرات تقييم الصحة المالية للشركات من خلال الدلالة على مستوى الموثوقية في الأرباح المفصح عنها. وهناك العديد من المقاييس المستخدمة في التعبير عن جودة الأرباح مثل: الثبات، والقدرة على التنبؤ، والمستحقات غير العادية، والاستقرار، وجودة الاستحقاق، والقيمة الملائمة، والتوقيت المناسب، والتحفظ، و....غيرها . ومن ثم فكلما زاد نشاط الشركات في إدارة الأرباح كلما انخفضت درجة جودة التقارير المالية.
- **آليات حوكمة الشركات** : تلعب حوكمة الشركات دورًا أساسيًا في ضمان جودة التقارير المالية، وقد تعددت الدراسات السابقة بشأن بيان تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، على سبيل المثال فإن هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة تؤثر على جودة المعلومات المالية. وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة حول تحديد تأثير هذا العامل على جودة التقارير المالية.
- **أسواق رأس المال:** أظهرت الدراسات السابقة أن أسواق رأس المال في الدول المتقدمة أفادت بارتفاع جودة التقارير المالية مقارنة بما أفادت به الأسواق الناشئة؛ حيث تتمتع أسواق رأس المال في الدولة المتقدمة بحماية قوية للمستثمرين، وإجراءات قانونية صارمة ينتج عنها جودة عالية في إعداد التقارير المالية.

- **الرقابة الداخلية:** وفقًا للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) فإن الرقابة الداخلية القوية على التقارير المالية هي أحد العوامل الأساسية لإعداد قوائم مالية موثوق فيها، وتؤدي إلى تحقيق أهداف التقارير المالية، حيث أن الرقابة الداخلية أكثر قوة وفعالية، كلما كانت جودة التقارير المالية أعلى.
- **المعايير المحاسبية:** يتحدد إنتاج قوائم مالية عالية الجودة من خلال ماهية الحوافز التى تحصل عليها الشركات لتحقيق هذا الهدف ، وقد أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن إفصاح الشركات عن استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا فى الولايات المتحدة (U.S.GAAP) يوفر معلومات مُمثلة بصدق أكثر من المعلومات التى تم إعدادها وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ومن ناحية أخرى فإن التقارير التى يتم إعدادها وفقًا للـIFRS توفر معلومات أكثر ملاءمة من التقارير المُعدة وفقاً للـ (U.S. GAAP) . وبصفة عامة فإن إعداد التقارير المالية وفقًا للـ (IFRS) قد ارتفعت بها جودة الاستحقاق – التى ترتبط بشكل إيجابى بجودة التقارير المالية–.
- **المراجعة** : المراجعة هي التحقق المستقل الذي يعمل على تعزيز موثوقية وفائدة القوائم المالية، وتتعدد متغيرات المراجعة التي تنعكس بصورة إيجابية على جودة التقارير المالية، ومنها: لجنة المراجعة، وحجم شركات المراجعة، وأتعاب المراجعين الخارجيين، و... غيرها. وتعتبر لجنة المراجعة من أهم العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية، فهي المسئولة عن التوظيف، وتقييم الأداء، ومراقبة والإشراف على التقارير المالية والإفصاح الذي تقوم به الشركة؛ من خلال مراقبة خيارات السياسات والمبادئ المحاسبية. وكلما كانت لجنة المراجعة أكثر استقلالية وتأهيلاً وكفاءة، كلما زادت قدرتها على كشف الأخطاء الجوهرية في المعلومات المالية، وكذلك زادت قدرتها على منع أي فرصة للتلاعب، ومن ثم زادت جودة التقارير المالية.
- **التحفظ المحاسبي** : قام الـ (FASB) في البيان رقم (٢) لمفاهيم المحاسبة المالية بتعريف التحفظ على أنه "رد فعل حذر على عدم اليقين، لمحاولة التأكد من أن المخاطر وعدم اليقين الكامن في المواقف المختلفة للأعمال يتم أخذها بعين الاعتبار بشكل كافي". ويعتبر التحفظ المحاسبي سمة هامة لجودة التقارير المالية؛ حيث تقلل من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرباح.

- **أخلاقيات الأعمال** : الالتزام الأخلاقي ضروري لاستمرار الأعمال التجارية، وأظهرت الدراسات السابقة أن الشركات ذات المستوى العالي من الالتزام الأخلاقي تعكس تدفقات نقدية تشغيلية مستقبلية أفضل، كما تعكس جودة في التقارير المالية المفصح عنها. ويلاحظ على الدراسات التي قامت باختبار نتائج أخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية إنها محدودة؛ وذلك بسبب النقص في المقاييس الكمية.

ويرى الباحث أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على جودة التقارير المالية ، بخلاف العوامل سالفة الذكر، ومنهاعلى سبيل المثال: إعادة تقييم البيانات المالية، وثقافة الشركة، وسمعة الشركة، وتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية، ونظم التقارير الداخلية، وحجم الشركة، وحجم وخصائص مجلس الإدارة، و.... غيرها. **ومن وجهة نظر الباحث** تعتبر أخلاقيات الأعمال من أحد أهم العوامل التى يجب تحديد مدى تأثيرها على جودة التقارير المالية فى شركات المساهمة المصرية ، وذلك نظراً لندرة الدراسات التى قامت بدارسة هذا العامل وتحديد مدى قوة تأثيره على جودة التقارير المالية.

(٢/٤) نماذج قياس وتقييم جودة التقارير المالية:

يتطلب قياس وتقييم جودة التقارير المالية نطاقًا واسعًا من المقاييس، وقد تم استخدام العديد من النماذج والطرق والأساليب المختلفة لقياس جودة التقارير المالية، ولا تزال عملية تطوير طرق وأساليب جديدة للقياس مستمرة. ويتوقع المهنيون في المحاسبة بصفة عامة أن يتم تحديد مقياس الجودة مباشرة من المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، ولكن يمكن أن تعتمد مقاييس الجودة على المعلومات غير المالية؛ حيث يعتمد أحد هذه المقاييس على أساس الأتعاب المدفوعة للمراجعين الخارجيين، أو على أساس التوقعات التي قام بها المحللون الماليون للتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية (Renkas et al., 2016)، (Herath & Albarqi,2017)، (الرشيدي، ٢٠١٢)، (Anh & Linh , 2016)، (Pounder , 2016)، (Hribar et al., 2010)، (Cuong & Ly, 2017)، (Beest et al., 2009) ، وتتمثل أكثر نماذج قياس وتقييم جودة التقارير المالية شيوعًا فيما يلي:

أ) نموذج النقاط المعيارية Standardized Scores:

يعتمد هذا النموذج على حساب نقاط قياسية للخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات؛ وذلك من خلال إعطاء أوزان نسبية للخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة، والتمثيل الصادق)، وكذلك للخصائص النوعية المعززة / الثانوية (القابلية للمقارنة، القابلية

للفهم، التوقيت المناسب). ويتميز هذا النموذج بطريقة فريدة في قياس جودة التقارير المالية؛ حيث يعتبر أداة مركبة لتقييم جودة المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية بشكل شامل، كما ينظر هذا النموذج إلى جميع جوانب مدخل منفعة القرار(*) Decision – Usefulness Approach.

ب) نموذج جودة الاستحقاق Accrual Quality:

يعتبر أحد النماذج الهامة والمستخدمة في قياس جودة التقارير المالية، ويعتمد على أساس الاستحقاق في المحاسبة؛ حيث الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بشكل مستقل عن المتحصلات والمدفوعات النقدية. ومن الناحية النظرية، يجب أن تتطابق التدفقات النقدية للشركة مع الإيرادات والمصروفات المستحقة خلال دورة تشغيل واحدة قبل أو بعد الاستحقاق. ولكن في الواقع العملي، تختلف التطابقات الفعلية بين التدفقات النقدية والمستحقات بين الشركات وعبر الزمن، وبعبارة أخرى قد تتجاوز الإيرادات والمصروفات المستحقة مبالغ التدفق النقدي الفعلي المحصل أو المدفوع من قِبَل الشركة. ويركز نموذج جودة الاستحقاق على درجة عدم اليقين في التطابق بين التدفقات النقدية والمبالغ المستحقة؛ فكلما زاد التغير في التطابق بين مستحقات الشركة وبين التدفقات النقدية خلال دورة التشغيل، كلما انخفض مستوى جودة الاستحقاق، ومن ثم انخفض مستوى جودة التقارير المالية للشركة.

ج) نموذج "Beneish "M- Score:

هو نموذج إحصائي تم إنشاؤه بواسطة Messod Beneish عام ١٩٩٩، يعتمد على استخدام ثمانية متغيرات لها صلة بالنسب المالية وتعتمد على مقاييس محاسبية كمية بهدف التحقق مما إذا كانت إدارة الشركة تقوم بالتلاعب في التقارير والقوائم المالية، وتحدد (M- Score) مستوى هذا التلاعب. ويعتبر هذا النموذج من النماذج الاحتمالية، ويكون لدى الشركات التي لها مجموع أعلى من نقاط (M) ميل أكبر لممارسة الاحتيال والتلاعب (Tarjo, 2015).

(*) يفيد مدخل منفعة القرار في إعداد التقارير المالية بأن ماهية المعلومات التي يجب أن توفرها التقارير المالية تعتمد على احتياجات هؤلاء الذين من أجلهم تم إعداد المعلومات وفي مقدمتهم المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون، كما يعني قدرة المعلومات المحاسبية المالية على مساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات جيدة.

د) نماذج المؤشرات (مجموع النقاط) Indexes (or Scores):

غالبًا ما يستخدم الباحثون هذه الطريقة لقياس وجود العناصر في التقارير المالية للشركات، ومن ثم الحكم على جودة التقارير المالية من خلال جودة الإفصاح بالتقارير المالية لكل شركة ، ومن تلك النماذج:

- **نموذج (AIMR) جمعية إدارة الاستثمار والبحوث Association of Investment Management and Research:** حيث قامت هذه الجمعية بإنشاء قائمة مستقلة للبيانات التي يجب الإفصاح عنها للمستثمرين – اعتمادًا على آراء المحللين الماليين من خلال تغطية ٢٧ صناعة أمريكية – ومن خلال فحص التقارير المالية للشركات تقوم بإعطاء درجة معينة لكل شركة، ثم يتم ترتيب الشركات تنازليًا على حسب جودة الإفصاح بكل شركة، وبالتالي جودة التقارير المالية. ويقسم نموذج (AIMR) إلى ثلاثة أقسام، هي: المعلومات المنشورة سنويًا، المعلومات الفترية والمعلومات الجوهرية، علاقات المحللين.
- **نموذج (CIFAR): المركز الدولي للبحث والتحليل Center For International Analysis and Research:** حيث قام هذا المركز بتقديم نموذج لفحص جودة الإفصاح بالتقارير المالية للشركات بالاعتماد على فحص التقارير المالية للشركات في (٤٢) دولة حول العالم، وينقسم هذا النموذج إلى سبعة أقسام، تتمثل في: معلومات عامة، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية، معلومات عن المساهمين، المعلومات التكميلية.
- **نموذج مؤسسة (S&P) الأمريكية Standard and Poor:** قدمت مؤسسة (S&P) الأمريكية نموذجًا للحكم على شفافية وجودة التقارير المالية للشركات في أسواق رأس المال العالمية. ويتكون هذا النموذج من ٨٤ بندًا أو معلومة يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية، ويتم إعطاء وزن نسبي بالنقاط لكل معلومة حسب أهميتها ليكون مجموع النقاط مساويًا ٩٨ نقطة. وتم تقسيم هذا النموذج إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تتمثل في: هيكل الملكية وحقوق المساهمين، الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، هيكل وعمليات مجلس الإدارة.

ومما سبق يرى الباحث أن نماذج تقييم جودة التقارير المالية اعتمدت على بناء مؤشرات لتقييم الافصاحات التي تتم في التقارير المالية المفصح عنها، كما اعتمدت تلك المؤشرات على إعطاء أوزان نسبية لكل بند أو عنصر أو معلومة يتم وضعها في المؤشر على حسب أهميته النسبية. وتختلف تلك الأهمية النسبية من مستخدم إلى أخر، ومن ثم

تتوقف درجات المؤشر المقترح على الحكم والتقدير الشخصي للشخص أو الجهة القائمة بعملية القياس، الأمر الذى يؤثر على دقة تلك النماذج المستخدمة في تقييم جودة التقارير المالية. فيما عدا نموذج Beneich (M- Score) الذي يعتمد على قياس ثمانية متغيرات كمية تعتمد على بيانات فعلية من واقع التقارير المالية التي تم الإفصاح عنها، ولذلك يعتمد الباحث على نموذج Beneish (M- Score) في تحديد جودة التقارير المالية.

(٥) أثر الالتزام بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية:

تشير جودة التقارير المالية إلى الحد الذي يتم فيه عرض وقياس التقارير المالية للشركة، وحالتها الاقتصادية، ووظائفها على مدار فترة زمنية بأمانة وصدق، بالإضافة إلى أن الصدق والثقة في نظام إعداد التقارير المالية لا يعتمد فقط على الإجراءات والقرارات والأداء الفردي أو الآليات المتطورة للنظام مثل المعايير والقواعد المحاسبية؛ ولكنه يتخطى ذلك إلى السلوكيات والأخلاقيات الشخصية والمؤسسية (Agwor & Okafor, 2018), (Mahdavikhou & Khotanlou, 2011).

وتعتبر الأخلاقيات أحد العوامل المحددة لعملية إعداد التقارير المالية؛ حيث أن اتباع الشركة لقواعد ومعايير الأخلاقيات سيؤكد أن عملية إعداد التقارير المالية ينتج عنها معلومات محاسبية موثوق فيها؛ فالافصاح بشفافية عن الأنشطة التجارية للشركات يعتبر ممارسة أخلاقية جيدة، ومن ثم تعتبر أخلاقيات الأعمال هامة في إعداد التقارير المالية للمساعدة في تحقيق هدفها، والمتمثل في توفير معلومات ملائمة وموثوقة وذات صلة لدعم عملية اتخاذ القرار. فالالتزام بأخلاقيات الأعمال يؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بشكل كبير، كما يساعد في الحصول على تقارير مالية عالية الجودة تتوافر فيها الخصائص النوعية للجودة (Fettry, 2015),(Mahdavikhou & Khotanlou, 2011).

وقد قامت دراسة (Choi & Pae, 2011) عند تحليل العلاقة بين الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية، بالتعبير عن جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة مقاييس تتمثل في: درجة إدارة الأرباح – من خلال الاستحقاقات المقدرة من قِبَل الإدارة –، ودرجة التحفظ المحاسبي، ومدى دقة تنبؤ الاستحقاقات بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية المرتبطة بها. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى أعلى من الالتزام الأخلاقي تستخدم تقدير الإدارة للمستحقات على نطاق أصغر، كما تقوم بالاعتراف بالأخبار السيئة على أساس زمني، وأيضًا فإن الاستحقاقات تعكس بشكل أفضل التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية المرتبطة بها. ومن ثم فإن الشركات ذات المستوى الأعلى من الالتزام الأخلاقي تتمتع بجودة أعلى للتقارير المالية.

وتوصلت عدد من الدراسات إلى النتيجة السابقة مثل دراسة (Ogbonna & Enbimobowei, 2011)، (Enofe et al., 2015)، (Mahdavikhou & Khotanlou, 2011)، (Fettry, 2015)، (Babayanju et al., 2017)، حيث أكدت تلك الدراسات على أن الالتزام بأخلاقيات الأعمال يؤثر بدرجة كبيرة على زيادة الخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية . كما تدعم النتائج التي تم الحصول عليها فرضية أن التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال له تأثير مستمر على جودة التقارير المالية في المستقبل. وقد اعتمدت تلك الدراسات على توزيع قائمة استقصاء على العاملين (المدير التنفيذي، أو المدير، أو المحاسب) في الشركات محل الدراسة.

في حين قامت دراسة (Labelle et al., 2010) باختبار العلاقة بين إدارة التنوع (*) وجودة التقارير المالية، وتم التعبير عن إدارة التنوع باستخدام أخلاقيات الأعمال، وعن جودة التقارير المالية من خلال إدارة الأرباح. وتوصلت تلك الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تطوير إدارة التنوع داخل الشركة وبين جودة التقارير المالية.

وانطلاقًا من النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة، يقوم الباحث في هذه الدراسة باختبار العلاقة بين مستوى الالتزام بأخلاقيات الأعمال – حيث قام الباحث بتطوير مؤشر لبيان مدى التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال(**)، وتم تقسيم هذا المؤشر إلى: التزام ضمني بأخلاقيات الأعمال، والتزام صريح بأخلاقيات الأعمال– وبين جودة التقارير المالية – حيث قام الباحث باستخدام نموذج (M-Score)–، **ولتحقيق ذلك يقوم الباحث باختبار الفروض التالية:**

الفرض الأول: "توجد فروق معنوية لتبني أخلاقيات الأعمال لدى الشركات".

الفرض الثانى: "يوجد تأثير معنوي للالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية".

الفرض الثالث: "يوجد تأثير معنوي للالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية".

(٦) الدراسة التطبيقية:

تتمثل مقومات الدراسة التطبيقية لاختبار فرض البحث فيما يلي:

(*) إدارة التنوع Diversity Management: هي برنامج تنظيمي تطوري يهدف إلى خلق اندماج بين جميع الأفراد في الشبكات الاجتماعية غير الرسمية وبرامج الشركات الرسمية.

(**) يتم التعرض لهذا المؤشر بشيء من التفصيل عند التعرض لمتغيرات الدراسة التطبيقية.

(١/٦) هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في التعرف على أثر التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية، وقد تم تقسيم الالتزام بأخلاقيات الأعمال إلى التزام ضمني بأخلاقيات الأعمال، والتزام صريح بأخلاقيات الأعمال؛ وذلك من خلال فحص المحتوى المعلوماتي لكل من: عقد الشركة، والنظام الأساسي لها، والتقرير السنوي، ومحتويات الموقع الإلكتروني للشركة على شبكة الإنترنت. أما جودة التقارير المالية فقد تم قياسها من خلال نموذج (M- Score) الذي يعتمد على مقاييس محاسبية كمية تهدف إلى التعرف على مدى تلاعب الإدارة في الأرباح .

(٢/٦) مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، **وقام الباحث باختيار عينة من الشركات التي تتوافر فيها الشروط الآتية:**

١- أن تكون من الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، ويجري عليها تعامل نشط خلال فترة الدراسة.
٢- ألا تكون الشركات قد تعرضت للدمج أو الإفلاس أو التعثر المالي أو إعادة التنظيم خلال فترة الخمس سنوات قبل الدراسة، أو أن تكون مارست مخالفات متكررة في قواعد القيد والإفصاح بالبورصة.
٣- أن تكون من الشركات التي تقع ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات(*).
٤- أن يكون للشركة موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت يتم تحديثه بصفة دورية.
٥- أن تتوافر في الشركات البيانات الأساسية اللازمة لحساب متغيرات الدراسة (عقد الشركة، النظام الأساسي، التقارير السنوية).
٦- ألا تنتمي الشركات إلى المؤسسات المالية، لمالها من طبيعة خاصة.

وبمراعاة الشروط السابقة تم اختيار عدد ٢٦ شركة من إجمالي ٣٠ شركة تنتمي للمؤشر المصري لمسئولية الشركات في ٣١ يوليو ٢٠١٨(**) بنسبة ٨٦,٨%، ويوضح الجدول التالي عدد شركات العينة مصنفة قطاعيًا، ونسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة.

(*) كما يطلق على هذا المؤشر "مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة" S&P /EGX ESG، وتم تدشين هذا المؤشر في مارس ٢٠١٠ من خلال التعاون بين البورصة المصرية وكل من مركز المديرين المصري، ومؤسسة ستاندرد آند بورز، ومؤسسة Crisil، وهو مؤشر يعتمد على عوامل كمية أكثر منها موضوعية، ويهدف إلى قياس أداء أفضل الشركات وفقًا لمعايير البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة . ويتكون من أفضل ٣٠ شركة (على الأكثر) من إجمالي ١٠٠ شركة هي الأنشط في السوق المصري.

(**) تُجرى البورصة مراجعتين كل عام لمؤشراتها تنتهي الأولى في يناير، ويتم بدء العمل بها في أول فبراير، وتنتهي المراجعة الثانية آخر يوليو ويتم العمل بها بداية أغسطس. وترصد المراجعة التغير في قيم التداولات على الأسهم المقيدة ومعدل التداول الحر وفقًا لمنهجيات كل مؤشر. وشهد مؤشر S& P / EGX ESG في المراجعة التي تمت في يوليو ٢٠١٨ خروج ٩ شركات ، ويتم وضع القائمة النهائية للشركات المقيدة في المؤشر في ملاحق البحث (ملحق رقم (١)).

جدول رقم (١)

عدد شركات العينة مصنفة قطاعياً، ونسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة

القطـــــــــــــاع	عدد الشركات	النسبة
١- قطاع الخدمات المالية – باستثناء البنوك	٥	٪١٩,٢
٢- قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات.	٢	٪٧,٧
٣- قطاع الموارد الأساسية	١	٪٣,٨
٤- قطاع العقارات	٥	٪١٩,٢
٥- قطاع الكيماويات	١	٪٣,٨
٦- قطاع التشيد ومواد البناء	٢	٪٧,٧
٧- قطاع السياحة والترفيه	١	٪٣,٨
٨- قطاع الأغذية والمشروبات	٢	٪٧,٧
٩- قطاع الرعاية الصحية والأدوية	١	٪٣,٨
١٠- قطاع الاتصالات	٣	٪١١,٨
١١- قطاع منتجات منزلية وشخصية	١	٪٣,٨
١٢- قطاع التكنولوجيا	٢	٪٧,٧
الإجمالـــــــــــي	٢٦	٪١٠٠

(٣/٦) مصادر الحصول على البيانات وفترة الدراسة:

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على تحليل التقارير والقوائم المالية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية لشركات العينة وذلك خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧، وكذلك تحليل محتويات تلك المواقع الإلكترونية. كما تم الاعتماد على البيانات والمعلومات المتاحة عن شركات العينة في كل من: كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية، ودليل كومباس مصر لأسواق المال، بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية المتاحة على شبكة الأنترنت مثل: موقع البورصة **www.egx.com.eg**، وموقع معلومات مباشرة **www.mubasher.info**، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات **www.egidegypt.com.**

(٤/٦) متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

(١/٤/٦) المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في مدى التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال، والذي تم تقسيمه إلى التزام ضمني، والتزام صريح. ومن استقراء الدراسات السابقة وجد الباحث أنه لا

يوجد أدوات موحدة لقياس مستوى الالتزام بأخلاقيات الأعمال، فقد قامت بعض الدراسات بالتعبير عن الالتزام بأخلاقيات الأعمال من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن السلوكيات الأخلاقية في التقارير السنوية (Verschoor,1998)، وفي بعض الدراسات الأخرى تم التعبير عنها من خلال استنباط مؤشر لقياس مستوى الالتزام الأخلاقي (Abidin et al., 2017) ، في حين قامت دراسات أخرى بالتعبير عن الالتزام بأخلاقيات الأعمال من خلال الالتزام الضمني، والالتزام الصريح (Lee et al., 2018), (Choi & Pae, 2011), (Fettry, 2015), (Choi & Jung, 2008) ، وقد قام الباحث بالتعبير عن الالتزام بأخلاقيات الأعمال من خلال مدى قيام الشركات محل الدراسة بالإفصاح عن:

أ) الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال Implicit Business Ethics Commitment:

تُشير أخلاقيات الأعمال الضمنية إلى " النظام الثقافي غير الرسمي، الذي يرتبط بالقيم والأعراف والسلوك"، أو إلى "مناخ العمل الذي يفهم فيه الموظفون السلوك الأخلاقي على أنه عنصر حاسم في تشكيل أداء الشركة"، ويعتقد غالبية المديرون أن الأسلوب الضمني له التأثير الأكبر في ترسيخ السلوك الأخلاقي وإظهار مستوى عالي من الاحترافية والصدق والنزاهة من قِبَل جميع العاملين في الشركة (Lee et al., 2018)، وتشمل أبعاد الالتزام الضمني أخلاقيات الأعمال على (Choi & Jung, 2008), (Fettry, 2015): دعم الإدارة العليا، الثقافة الأخلاقية، القيادة الأخلاقية، قنوات الاتصال المفتوحة، التدريب.

ب) الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال Explicit Business Ethics Commitment:

توصف أخلاقيات العمل الصريحة بأنها "نظام ثقافي رسمي متعلق بجميع جوانب الأداء داخل الشركة" أو هي "تدوين السلوك الأخلاقي من خلال مدونات الأخلاقيات، ودليل السياسات، وبرامج التوجيهات، ولجان الأخلاقيات". ويشتمل الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال على ما يلي: مدونات الأخلاقيات ، والخطوط الساخنة الأخلاقية، ومسئول الأخلاقيات، ولجنة الأخلاقيات (Fettry, 2015), (Abidin et al., 2017) , (Choi & Jung, 2008).

وقد قام الباحث بإنشاء مؤشر مقترح للاستدلال على مدى التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال، وقد اعتمد الباحث في إنشاء هذا المؤشر على استقراء الدراسات السابقة، وكذلك ميثاق شرف العاملين في هيئة الرقابة المالية، وبورصة الأوراق المالية، ومدونة أخلاقيات الأعمال بمعهد أخلاقيات الأعمال (IBE)، بالإضافة إلى استقراء عدد من تقارير الاستدامة لبعض الشركات (مثل شركة فودافون مصر، وشركة أوراسكوم للتنمية مصر) .

(٢/٤/٦) المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية، واعتمد الباحث في التعبير عن جودة التقارير المالية على نموذج Beneish (M-Score)، وهو نموذج رياضي يستخدم ثمانية مقاييس محاسبية كمية (نسب مالية) لتمييز التلاعب والاحتيال في التقارير والقوائم المالية. وتتمثل المقاييس المحاسبية المستخدمة (Beneish, 1999), (Beneish et al., 2012), (Tarjo, 2015; Anh & Linh, 2016) فيما يلي:

١- مؤشر المستحقات في المبيعات اليومية Days' Sales in Receivable Index (DSRI):

يقيس هذا المؤشر نسبة المستحقات (الذمم المدينة) إلى معدل المبيعات في السنة (t) مقارنة بالسنة (t-1) وإذا كانت القيمة أكبر من (١) ؛ فإن هذه الزيادة في قيمة المؤشر قد ترتبط باحتمال كبير بالمبالغة (المغالاة) في الإيرادات و/أو الأرباح.

٢- مؤشر إجمالي هامش الربح Gross Margin Index (GMI):

يقيس المؤشر النسبة بين إجمالي هامش الربح في السنة (t-1) إلى مثيله في السنة (t). وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (١)؛ فإن هذا يعني تدهور إجمالي هامش الربح ويكون ذلك إشارة سلبية حول مستقبل الشركة، ومن ثم فهناك علاقة إيجابية بين (GMI) والتلاعب في الأرباح.

٣- مؤشر جودة الأصول Asset Quality Index (AQI):

يقيس المؤشر نسبة جودة الأصول(*) في السنة (t) مقارنة بالسنة (t-1). وإذا كان المؤشر أكبر من (١)؛ فهذا يعني أن الشركة من المحتمل أن تزيد من تأجيل التكلفة أو تزيد من أصولها الملموسة، وقامت بالتلاعب في الأرباح، ومن ثم هناك علاقة إيجابية بين (AQI) والتلاعب في الأرباح.

٤- مؤشر نمو الأرباح Sales Growth Index (SGI):

يقيس المؤشر نسبة المبيعات في السنة (t) مقارنة بالمبيعات في السنة (t-1). وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (١)، فهذا يُمثل نموًا إيجابيًا، وهذا النمو قد يُمثل ضغطًا على المديرين في الحفاظ على وضع الشركة وتحقيق أهداف الأرباح، ومن ثم يكون الحافز أكبر لممارسة التلاعب والاحتيال.

(*) تتمثل جودة الأصول في سنة معينة في نسبة الأصول غير المتداولة بخلاف الآلات والمعدات والممتلكات إلى إجمالي الأصول، وتقيس نسبة إجمالى الأصول التي تكون منافعها المستقبلية أقل احتمالية.

٥- مؤشر الإهلاك Depreciation Index (DEPI):

يقيس هذا المؤشر نسبة معدل الإهلاك في السنة (t-1) مقارنة بالمعدل المناظر للسنة (t). وإذا كان المؤشر أكبر من (١) ؛ فإنه يمثل معدل إهلاك منخفض (معدل انخفاض قيمة الأصول قد تباطأ)، ويكون هناك احتمال أن الشركة قامت بتعديل العمر الإنتاجي للأصول الإنتاجية، أو استخدمت طريقة جديدة لزيادة الدخل.

٦- مؤشر المصروفات الإدارية والعمومية للمبيعات Sales, General and Administrative Expenses Index (SGAI):

يقيس هذا المؤشر نسبة المصروفات الإدارية والعمومية إلى المبيعات في السنة (t) مقارنة بنفس النسبة في السنة (t-1). وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (١)؛ يكون هذا دليلاً على التلاعب في الأرباح، وتكون هناك علاقة إيجابية بين (SGAI) والتلاعب في الأرباح.

٧- مؤشر الرفع المالي Leverage Index (LVGI):

يقيس هذا المؤشر الرافعة المالية (إجمالي الديون / إجمالي الأصول) في السنة(t) مقارنة بالسنة (t-1). وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (١)؛ فهذا يعني زيادة في الرافعة المالية، كما يظهر الحوافز الموجودة في عقود الديون والتي تؤدي إلى التلاعب في الأرباح، ومن ثم وجود علاقة إيجابية بين(LVGI) والتلاعب في الأرباح.

٨- نسبة إجمالي المستحقات إلى إجمالي الأصول Total Accruals to Total Assets (TATA):

تقيس هذه النسبة مدى قيام المديرون بتغيير الأرباح من خلال التقديرات المحاسبية المتعددة. ويتم حساب إجمالي المستحقات كتغيرات في رأس المال العامل(بخلاف النقدية) مخصوما منه: الإهلاك للسنة (t)، والتغيرات في ضريبة الدخل المستحقة، والجزء المتداول من الديون طويلة الأجل. وترتبط (TATA) بشكل إيجابي مع احتمال التلاعب في الأرباح.

ويتم عرض نموذج "M- Score" Beneish رياضيًا على النحو التالي:

$$M = -4.84 + 0.92 \times DSRI + 0.528 \times GMI + 0.404 \times AQI + 0.892 \times SGI + 0.115 \times DEPI - 0.172 \times SGAI + 4.679 \times TATA + 0.327 \times LVGI$$

وإذا كانت "M- Score" أكبر من (2.22-) فهذا يدل على قيام الشركة بالتلاعب والاحتيال المالي في قوائمها المالية ، ويوضح الجدول التالي توصيف مؤشرات المتغير التابع كما يلي:

جدول رقم (٢)

توصيف مؤشرات المتغير التابع

المؤشـــــر	الصيغـــــــة	التوصيـــــــف
DSRI -١	$\left[\frac{(\text{المدينون t})}{(\text{المبيعات t})}\right] / \left[\frac{(\text{المدينون t-1})}{(\text{المبيعات } t-1)}\right]$	يوضح أي زيادة غير طبيعية في المستحقات والتي يمكن أن تنتج من تضخم الإيرادات
GMI -٢	إجمالي هامش الربح (t-1) / إجمالي هامش الربح (t) [حيث هامش الربح = (المبيعات – ت البضاعة المباعة / المبيعات]	إذا كانت قيمة $[GMI > 1]$ فهذا يوضح تدهور في قيمة إجمالي هامش الربح التي قد تدفع الشركات للتلاعب في الأرباح
AQI -٣	$\left[1 - \frac{\text{الآلات والمعدات والممتلكات (t) الأصول المتداولة + (t)}}{\text{إجمالي الأصول (t)}}\right] / \left[1 - \frac{\text{الآلات والمعدات والممتلكات (t-1) الأصول المتداولة + (t-1)}}{\text{إجمالي الأصول (t-1)}}\right]$	يوضح الانحرافات التي تحدث في الأصول الأخرى التي يمكن أن تنتج من رسملة النفقات الزائدة.
SGI -٤	$\frac{\text{المبيعات (t)}}{\text{المبيعات (t-1)}}$	النمو الإيجابي للمبيعات، قد يؤدي إلى الضغط على المديرين للحفاظ على هذا النمو فتقوم بالتلاعب في المبيعات والأرباح.
DEPI -٥	معدل الإهلاك (t-1) / معدل الإهلاك (t) [حيث معدل الإهلاك = $\frac{\text{الإهلاك}}{\text{الإهلاك + الآلات والمعدات والممتلكات}}$]	يوضح أن انخفاض معدلات الإهلاك يعد شكل من أشكال التلاعب بالأرباح
SGAI -٦	$\left[\frac{\text{المصروفات الإدارية والعمومية (t)}}{\text{المبيعات (t)}} / \frac{\text{المصروفات الإدارية والعمومية (t-1)}}{\text{المبيعات (t-1)}}\right]$	يوضح أن انخفاض الكفاءة الإدارية والتسويقية (ومن ثم ارتفاع المصروفات الإدارية والعمومية) يؤدي إلى ميل الشركات للتلاعب في الأرباح
LVGI -٧	الرفع المالي (t) / الرفع المالي (t-1) [حيث الرفع المالي = إجمالي الديون / إجمالي الأصول]	زيادة نسبة الرافعة المالية قد يكون دليل على تشدد شروط عقود الديون مما يدفع الشركات للتلاعب في الأرباح
TATA -٨	(الدخل قبل البنود الإستثنائية – التدفقات النقدية من العمليات) / إجمالي الأصول	يوضح مدى توافق الأرباح المحاسبية مع الأرباح النقدية

ويرجع السبب وراء اختيار نموذج "M- Score" Beneich أن هذا النموذج يتكون من ثماني نسب مالية، والتي يمكن أن تشير إلى: إما تحريفات في القوائم المالية – ناتجة عن

التلاعب في الأرباح – (DSRI , AQI , DEPI , TATA)، أو استعداد للقيام بالتلاعب في الأرباح بسبب ظروف اقتصادية معينة (GMI , SGI , SGAI , LVGI) . ومن الجدير بالذكر أن تلك النسب المالية ليست هامة بشكل فردي، ولكنها مجتمعة تُكون طريقة منفردة لاكتشاف احتمالية التلاعب في الأرباح (Beneish et al., 2012).

(٣/٤/٦) المتغيرات الرقابية:

قام الباحث بإضافة بعض المتغيرات الرقابية إلى نموذج الدراسة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، وذلك بهدف ضبط العلاقة بين الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية، وتتمثل هذه المتغيرات في: حجم الشركة، وطبيعة مكتب المراجعة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، والتنويع الدولي.

(٥/٦) نموذج الدراسة:

يعتمد الباحث في اختبار فروض البحث على نموذج الانحدار، وذلك لتحديد مدى تأثير الالتزام الضمني والصريح بأخلاقيات الأعمال (كمتغير مستقل) على جودة التقارير المالية (كمتغير تابع)، وتتمثل معادلة الانحدار فيما يلي:

$$\text{M-Score}=\beta_0 + \beta_1\, IBEC\ index + \beta_2\, EBEC\ index + \beta_3 Size + \beta_4\, AT + \beta_5\, ROE + \beta_6 ID$$

حيث أن:

M-Score: جودة التقارير المالية ، والذي تم التعبير عنه باستخدام ثمانية مقاييس محاسبية كَمية لتمييز التلاعب والاحتيال في التقارير والقوائم المالية.

IBEC: الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال، ويقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن بنود المؤشر المقترح(*)، والتي تم تقسيمها إلى خمس مجموعات وهي: دعم الإدارة العليا، والثقافة الأخلاقية، والقيادة الأخلاقية، وقنوات اتصال مفتوحة، والتدريب على الأخلاقيات، ويتضمن هذا المتغير ثمانية عشر بندًا، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن البند، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.

EBEC : الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال، ويقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن بنود المؤشر المقترح(*)، والتي تم تقسيمها إلى خمس

(*) ملحق رقم (٢): بنود المؤشر المقترح للالتزام الضمني والصريح لأخلاقيات الأعمال.

مجموعات والتى تتمثل فى: مدونة أخلاقيات الأعمال، والخطوط الساخنة لأخلاقيات الأعمال، ومسئول أخلاقيات الأعمال، ولجنة الأخلاقيات، السياسات العامة لأخلاقيات الأعمال، ويتضمن هذا المتغير ثمانية عشر بندًا، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن البند، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.

Size : حجم الشركة، يقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول في نهاية الفترة.

AT : طبيعة مكتب المراجعة، متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجعة الكبرى، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.

ROA: معدل العائد على إجمالي الأصول، يقاس بنسبة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول.

ID : التنويع الدولي، متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة مسجلة في أسواق مالية متعددة والقيمة (صفر) خلاف ذلك.

β_0 : قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

$\beta_1 - \beta_2$: معاملات نموذج الانحدار للالتزام الضمني والصريح بأخلاقيات الأعمال.

$\beta_3 - \beta_6$: معاملات نموذج الانحدار للمتغيرات الرقابية.

(٦/٦) نتائج الدراسة التطبيقية:

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

(١/٦/٦) اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test)

استخدم الباحث اختبار (Kolmogorov- Smirnov)، (Shapiro – Wilk) ضمن حزمة برنامج (SPSS) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة المتصلة هو توزيع طبيعي، حيث إذا كانت قيمة المعنوية (.Sig) لمتغير ما أكبر من (٠,٠٥) فإن بيانات المتغير تكون موزعة طبيعيًا، أما إذا كانت أقل من (٠,٠٥) فهذا يعني عدم توافر خاصية التوزيع الطبيعي (Ghasemi and Zahediasl, 2012) ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختيار (K-S) واختبار (S-W) لمتغيرات الدراسة المتصلة:

جدول رقم (٣)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Continuous Variables	Kolmogorov – Smirnov		Shapiro – Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
M- Score	0.133	0.214	0.952	0.252
IBEC	0.163	0.073	0.944	0.221
EBEC	0.128	0.285	0.927	0.065
Size	0.145	0.262	0.833	0.081
ROA	0.133	0.081	0.910	0.057

يتضح من الجدول رقم (٣) أن قيم مستوى الدلالة للمتغيرات المتصلة أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي، أما بقية المتغيرات (طبيعة مكتب المراجعة، والتنويع الدولي) فهي متغيرات وهمية (Dummy Variables) ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

(٢/٦/٦) اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor) VIF، حيث يعد هذا المعامل مقياسًا لمدى تأثير الارتباط بين متغيرات الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤) اختبار (Variance Inflation Test) للتداخل الخطي

Variables	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
IBEC	0.887	1.127
EBEC	0.240	4.164
Size	0.372	2.690
AT	0.773	1.294
ROA	0.426	2.350
ID	0.943	1.061

يتضح من جدول رقم (٤) أن قيمة VIF لجميع متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠)، ومن ثم فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي (Field, 2009)، وهذا يعني وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة والرقابية، مما يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع.

(٣/٦/٦) اختبار الارتباط الذاتي Auto Correlation Test:

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي (Residuals) في النموذج إذا كانت البواقي المتجاورة مترابطة؛ وهذا يؤثر في صحة النموذج، ويضخم أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع بدرجة كبيرة نتيجة ذلك الارتباط.

وللتحقق من وجود هذه المشكلة في نموذج الدراسة، قام الباحث باستخدام اختبار (Durbin Watson)، إذ يعد هذا الاختبار من أكثر الطرق استخدامًا للتأكد من هذه المشكلة، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين (صفر، ٤)، حيث كلما اقتربت النتيجة من الصفر تشير إلى وجود ارتباط موجب جوهري بين البواقي المتعاقبة، أما إذا كانت النتيجة قريبة من (٤) فتشير إلى وجود ارتباط سالب جوهري، وتتراوح النتيجة المُثلى بين (١,٥– ٢,٥) وهي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات، وتشير دراسة (Gujarati , 2003) إلى أنه عندما تكون قيمة (D-W) المحتسبة قريبة إلى (٢) تكون مشكلة الارتباط الذاتي ليست حادة.

وقد ظهرت قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة الذى يحتوى على المتغير التابع (جودة التقارير المالية) بما يعادل ١,٩٥ ، وهى بذلك تقع ضمن المدى المثالى والذى يتراوح قيمته ما بين (١,٥ – ٢,٥) ، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى التى تؤثر على صحة النتائج .

(٤/٦/٦) التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة:

بعد تحقق الباحث من أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، تأتي المرحلة الثانية والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Variable	Year	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
M- Score	2015	8.23-	1.45	4.05-	2.451
	2016	8.59-	1.02	4.404-	2.204
	2017	8.87-	1.05	4.575-	2.157
IBEC	2015	0.00	6.00	3.307	1.643
	2016	1.00	7.00	3.731	1.373
	2017	2.00	8.00	3.885	1.366
EBEC	2015	1.00	9.00	5.269	2.458
	2016	2.00	10.00	5.615	2.192
	2017	3.00	11.00	5.885	2.085
Size	2015	6.10	10.67	7.571	1.531
	2016	6.23	10.98	7.807	1.499
	2017	6.27	11.02	7.937	1.418
ROA	2015	1.98	21.45	11.694	6.415
	2016	2.34	23.45	12.035	6.217
	2017	2.78	24.71	13.053	5.905

يلاحظ من الجدول رقم (٥) انخفاض **مؤشر M-Score** خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط قيمته (-٤,٠٥) في عام ٢٠١٥، وانخفض إلى (-٤,٥٧٥) في عام ٢٠١٧، ويتفق ذلك من دراسة (Anh & Linh, 2016). ويشير ذلك إلى تحسن جودة التقارير المالية وانخفاض التلاعب والاحتيال بها .

وفيما يتعلق **بالالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال** فقد زاد متوسط الإفصاح من (٣,٣٠٧) في عام (٢٠١٥) إلى (٣,٨٨٥) في عام (٢٠١٧)، وقد يرجع ذلك إلى محاولة اتجاه الشركات إلى الإفصاح عن مدى التزامها بمفاهيم النزاهة والشفافية في التعامل وكذلك وجود سياسات واضحة لمكافحة الفساد وتضارب المصالح وحقوق الإنسان ، مما يساعد على جذب المزيد من المستثمرين وزيادة قيمة الشركة.

أما **الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال** فقد زاد متوسط الإفصاح من(٥,٢٦٩) في عام (٢٠١٥) إلى(٥,٨٨٥) في عام (٢٠١٧)، وقد يرجع ذلك إلى قيام الشركات باتخاذ إجراءات رسمية لبيان التزامها بأخلاقيات الأعمال ، ومن ثَم قيامها بالإفصاح عن مدى وجود مدونة لأخلاقيات الأعمال وكذلك خطوط ساخنة ومسئول ولجنة وسياسات عامة لهذه الأخلاقيات ، مما يؤدي إلى زيادة رضاء أصحاب المصالح وإعطاء ميزة تنافسية للشركة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فقد ارتفع **متوسط حجم الشركة** الذي تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة من (٧,٥٧١) في عام (٢٠١٥) إلى (٧,٩٣٧) في عام (٢٠١٧) ، أما بالنسبة **لمعدل العائد على إجمالي الأصول** فقد زاد من (١١,٦٩٤) في عام ٢٠١٥ إلى (١٣,٠٥٣) في عام ٢٠١٧.

وبالنسبة للمتغيرات المنفصلة، يتضح من جدول رقم (٦) أن نسبة شركات العينة التي يتم مراجعة تقاريرها من قبل **مكاتب المراجعة** (BIG 4) أو المكاتب المنتسبة لها تبلغ (٤٢%) مقارنة بما نسبته (٥٨%) للشركات التي يتم مراجعة تقاريرها من خلال مكاتب مراجعة وطنية . أما بالنسبة لعدد **الشركات المسجلة في أسواق مالية متعددة** تبلغ ١٤ شركة بنسبة ٥٤%، بالمقارنة بالشركات غير المسجلة في أسواق مالية متعدد التي تبلغ ١٢ شركة بنسبة ٤٦%.

جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة

المتغيرات	مشاهدات متحققة (١)		مشاهدات غير متحققة (صفر)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
AT	11	٪42	15	٪58
ID	14	٪54	12	٪46

(٥/٦/٦) نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis:

تم اختبار العلاقة بين جودة التقارير المالية "كمتغير تابع" ومدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال "كمتغير مستقل" في ضوء المتغيرات الرقابية حجم الشركة، وطبيعة مكتب المراجعة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، والتنويع الدولي من خلال معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٧) مصفوفة معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation بين متغيرات الدراسة

Variables		Pearson Correlation						
		ID	ROA	AT	Size	EBEC	IBEC	M-Score
ID	Pearson Sig.	1						
ROA	Pearson Sig.	0.046 0.825	1					
AT	Pearson Sig.	0.158 0.440	0.176 0.390	1				
Size	Pearson Sig.	0.013- 0.950	0.485* 0.012	0.361 0.070	1			
EBEC	Pearson Sig.	0.023- 0.912	0.688** 0.000	0.367 0.065	0.785** 0.000	1		
IBEC	Pearson Sig.	0.094 0.647	0.055 0.789	0.286 0.156	0.073 0.723	0.167 0.416	1	
M – Score	Pearson Sig.	0.136- 0.507	0.712- ** 0.000	0.341- 0.088	0.736- ** 0.000	0.861- ** 0.000	0.427- * 0.029	1

* دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

** دالة احصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)

يتضح من جدول رقم(٧) وضوء علاقة ارتباط سالبة بين نموذج M-Score (الذي يعني انخفاض جودة التقارير المالية) وكل من الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال وحجم الشركة ومعدل العائد على الأصول وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١)، كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال ونموذج M-Score وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (٠,٠٥)، كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين نموذج M- Score وكل من طبيعة مكتب المراجعة والتنويع الدولي ولكن ليست ذات دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥).

(١/٦/٦) نتائج اختبار الفروض:

أولًا: نتائج اختبار دلالة الفروق بين المتوسطات المستقلة

Independent Samples Test

يستخدم هذا الاختبار عند التعامل مع عينتين مستقلتين بياناتهما كمية لبيان دلالة الفروق بين متوسطي العينتين لاتخاذ القرار، ويمكن توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨) اختبار العينات المستقلة Independent Samples Test

Variables	Mean	Std. deviation	T. Test	
			Value	Sig.
IBEC	3.308	1.644	3.382-	0.001
EBEC	5.269	2.459		

يتضح من جدول (٨) أن قيمة المتوسط الحسابي للالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال تقدر بـ (٣,٣٠٨) بانحراف معياري قدرة (١,٦٤٤) وهو غير قريب من المتوسط الحسابي للالتزام الصريح بأخلافات الأعمال المقدر بـ(٥,٢٦٩) بانحراف معياري قدرة (٢,٤٥٩) ، وهذا يعني أن الإلتزام الضمني والصريح بأخلاقيات الأعمال غير متقارب. وما يؤكد ذلك قيمة اختبار T وهي (- ٣,٣٨٢) عند مستوى معنوي أقل من (٠,٠١) وهذا يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لتبني أخلاقيات الأعمال لدى الشركات. **وهو ما يثبت صحة الفرض الأول للبحث.** ويرى الباحث أن هذه الفروق قد ترجع إلى أن هناك بعض الشركات لم تدرك مدى أهمية الالتزام بأخلاقيات الأعمال في الاحتفاظ بالمستثمرين الحاليين وجذب المساهمين المحتملين ، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة قيمة الشركة واكتسابها ميزة تنافسية ، بالإضافة إلى عدم وجود أي إلزام من جانب الجهات الرقابية والهيئات المهنية المعنية للشركات بإنشاء مدونة خاصة بها لأخلاقيات الأعمال والعمل على تطبيقها.

ثانيًا: نتائج تحليل الانحدار البسيط (Sample Regression Analysis):

١) الفرض الثانى: " يوجد تأثير معنوي للالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية ":

تم اختبار مدى تأثير معنوية الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال على نموذج (M- Score) والذى يعبر عن جودة التقارير المالية ، من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (٩) نموذج الانحدار البسيط بين الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال ونموذج (M- Score)

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.214	0.463	0.017*	6.547	0.287	1.088-	1.272-	Constant
				0.018*	2.559-	.675-	IBEC

يتضح من جدول رقم (٩) ما يلى:

١- **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال تفسر ٢١,٤% من التغير فى نموذج (M- Score)، وباقى النسبة ٧٨,٦% يرجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار بإستخدام (F. Test):** حيث إن قيمة (F. Test) ٦,٥٤٧ وهى دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) ، مما يدل على تأثير الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال على نموذج (M- Score).

٣- **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T. Test) أن الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال ذات تأثير معنوى على نموذج (M- Score)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

٤- **معادلة النموذج:**

نموذج (M- Score)= -١,٢٧٢ – ٠,٦٧٥ الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال.

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال و نموذج (M- Score)، حيث أن إشارة معامل الانحدار (β) سالبة، مما يعنى وجود علاقة ارتباط طردية بين الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية، كما أنه يوجد تأثير معنوى للالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبدرجة ثقة ٩٥%، **مما يثبت صحة الفرض**

الثـــانى. ويتفـق ذلـك مـع تحليـل الباحـث فـي الجـزء النظـري، حيـث أن الالتـزام الضمني بأخلاقيات الأعمال يعمل على الحد من التصرفات الانتهازية للمديرين في ممارسة التلاعب والاحتيال في الأرباح ، ويساعد على المزيد والشفافية في المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى جودة التقارير المالية. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Choi & Jung, 2008)، (Fettry, 2015).

٢) الفرض الثالث: " يوجد تأثير معنوي للالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية ":

تم اختبار مدى تأثير الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال على نموذج (M- Score) والذى يعبر عن جودة التقارير المالية من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٠) نموذج الانحدار البسيط بين الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال ونموذج (M- Score)

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.439	0.663	0.000**	18.794	0.911	0.113-	.011-	Constant
				0.000**	4.335-	.833-	EBEC

يتضح من جدول رقم (١٠) ما يلى:

١- **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال تفسر ٤٣,٩% من التغيرات فى نموذج (M- Score)، وباقى النسبة ٥٦,١% ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار بإستخدام (F. Test):** حيث إن قيمة (F. Test) ١٨,٧٩٤ وهى دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال على نموذج (M- Score).

٣- **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T. Test) أن الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال ذات تأثير معنوى على نموذج (M- Score)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٤- **معادلة النموذج:**

نموذج (M- Score) = -٠,٠١١ – ٠,٨٣٣ الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال.

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال و نموذج (M-Score)، حيث أن إشارة معامل الانحدار (β) سالبة، مما يعنى وجود علاقة ارتباط طردية بين الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية، كما أنه يوجد تأثير معنوى للالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وبدرجة ثقة ٩٩%، **مما يثبت صحة الفرض الثالث**. ويتفق ذلك مع تحليل الباحث في الجزء النظري، حيث أن الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال يعمل على زيادة التزام إدارة الشركة بالمبادئ التوجيهية المحددة لأخلاقيات الاعمال ومن ثم تعزيز الثقة وضمان تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، مما يساعد على ملاءمة المعلومات المحاسبية والتمثيل العادل لها ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

ثالثاً : نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis):

تم اختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة على نموذج (M-Score) من خلال تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول التالى نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (١١) نموذج الانحدار الخطى المتعدد لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغيرات المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.486	0.697	0.000**	10.862	0.516	0.659	0.742	Constant
				0.049*	1.144-	0.343-	IBEC
				0.002**	3.484-	0.714-	EBEC

يتضح من جدول رقم (١١) ما يلى:

١- **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر ٤٨,٦% من التغيرات فى نموذج (M- Score)، وباقى النسبة ٥١,٤% ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار بإستخدام (F. Test):** حيث إن قيمة (F. Test) ١٠,٨٦٢ وهى دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على نموذج (M-Score).

٣- **اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:** يتضح من خلال (T. Test) أن الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال، والالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال ذات تأثير معنوى على نموذج (M-Score)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، (٠,٠١)، على الترتيب.

٤- **معادلة النموذج:**

نموذج (M-Score)= ٠,٧٤٢ – ٠,٣٤٣ الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال – ٠,٧١٤ الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال.

(٧) النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

(١/٧) نتائج الدراسة

في إطار هدف ومنهج البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

(١/١/٧) نتائج الدراسة النظرية:

١- تُعرف أخلاقيات الأعمال بأنها "منظومة متكاملة من القيم والمبادئ والقواعد والمعايير التي توفر توجيهات إرشادية للسلوكيات الجيدة أو السيئة للأفراد أو المجموعات في بيئة الأعمال التجارية، بهدف مساعدتهم في تعزيز عملية صنع القرار، وتحديد اتجاه الإدارة نحو: المجموعات المختلفة من أصحاب المصالح، والتأثير على استدامة الشركة وسمعتها وصورتها وقدرتها التنافسية".

٢- أن اتباع الإدارة للسلوكيات والممارسات الأخلاقية يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للشركات، حيث يتم تطوير الثقة بين الشركة وكل مجموعات أصحاب المصالح من موظفين وعملاء وموردين وحكومة. الأمر الذي يعمل على زيادة الإنتاجية، ويحد من معدل دوران العمالة والعملاء، كما تساعد أخلاقيات الأعمال على جذب المزيد من الموظفين ذوي الخبرة والعملاء والمستثمرين، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركة والحفاظ على سمعة إيجابية لها.

٣- أن مبادئ أخلاقيات الأعمال تكون ذات قيمة وأهمية إذا ما كانت هناك رغبة قوية من مسئولي الشركات في تطبيقها؛ حيث تؤتي أهدافها المرجوة في العمل على استمرار الشركات ورفع إنتاجيتها وزيادة درجة منافستها في سوق العمل. وفي نفس السياق فإن الحفاظ على وتطبيق مبادئ الأخلاقيات في المحاسبة يؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في الخدمات المهنية المقدمة من قِبَل المحاسبين الأمر الذي ينتج عنه الحد من الأزمات المالية والانهيار الذي تعرضت له بعض الشركات فيما مضى.

٤- أن النظريات المعيارية – نظرية حملة الأسهم، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية العقد الاجتماعي – توفر لإدارة الشركة القواعد والمعايير المناسبة والتي تساعد في إرشاد المديرين عند مواجهة أي مشكلة أو صعوبة أخلاقية تنشأ في سياق أعمال الشركة. كما توفر تلك النظريات دليل استرشادي لإعداد مدونة أخلاقيات الأعمال الخاصة بكل شركة.

٥- أن الأخلاقيات هي أساس استدامة الشركات، والشركات الناجحة هي التي تعمل على تضمين الاستدامة في استراتيجيات أعمالها، حيث أن التركيز على القيم

الأخلاقية يوفر للشركات الثبات في مواجهة التغيرات المتتابعة في عالم الأعمال، كما يوفر لها اكتساب ثقة أكبر من مختلف مجموعات المصالح. ومن ثم بقاء الشركات وازدهارها على المدى الطويل.

٦- تُعد مدونة أخلاقيات الأعمال بمثابة ميثاق يوفر معايير قياسية للموظفين ولإدارة الشركة على حدا سواء لتوجيه السلوكيات العامة، وكذلك سلوكيات اتخاذ القرارات، وذلك لتجنب العواقب القانونية، وعلى الشركات العمل على تطوير وتعديل مدونات الأخلاقيات لديها لاستيعاب جميع المواقف والحالات المستحدثة خلال مسيرة العمل، مما يوفر مميزات عديدة للشركات منها تعزيز سمعة وقيمة الشركة.

٧- العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية قد حازت على اهتمام العديد من الباحثين، وتتمثل تلك العوامل في: إدارة الأرباح، آليات حوكمة الشركات، وأسواق رأس المال، والرقابة الداخلية، والمعايير المحاسبية والمراجعة، والتحفظ المحاسبي، وأخلاقيات الأعمال، وإعادة تقييم البيانات المالية، وثقافة الشركة، وسمعة الشركة، و.... غيرها.

٨- اعتمدت نماذج تقييم جودة التقارير المالية – نموذج النقاط المعيارية، ونموذج جودة الاستحقاق، ونماذج المؤشرات (مجموع النقاط) – على بناء مؤشرات لتقييم الإفصاحات التي تتم في التقارير المالية، كما اعتمدت على إعطاء أوزان نسبية لكل بند أو عنصر أو معلومة يتم وضعها في المؤشر على حسب أهميته النسبية. وتختلف تلك الأهمية النسبية من مستخدم إلى آخر، ومن ثم تتوقف درجات المؤشر المقترح على الحكم والتقدير الشخصي للشخص أو الجهة التي تقوم بعملية القياس، الأمر الذي يؤثر على دقة تلك النماذج المستخدمة في تقييم جودة التقارير المالية. أما نموذج Beneish (M–Score) فيعتمد على قياس ثمانية متغيرات كمية تعتمد على بيانات فعلية من واقع التقارير المالية التي تم الإفصاح عنها.

(٢/١/٧) نتائج الدراسة التطبيقية:

١- يشير اختبار العينات المستقلة إلى أن قيمة المتوسط الحسابي للالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال غير قريب من قيمة المتوسط الحاسبي للالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال، ويؤكد ذلك قيمة (T–Test) التي تمثل(-٣,٣٨٣) عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، ويدل ذلك على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لتبني أخلاقيات الأعمال لدى الشركات، وبناءً على ذلك **فقد ثبت صحة الفرض الأول للدراسة والذي ينص على "توجد فروق معنوية لتبني أخلاقيات الأعمال لدى الشركات "**.

٢- توجد علاقة ارتباط سالبة بين نتائج نموذج (M-Score) والالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وهذا يعنى وجود تأثير معنوي موجب عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) بين التزام الشركات الضمني بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية- متمثلة في نموذج - (M-Score). **مما يثبت صحة الفرض الثاني للدراسة والذي ينص على "يوجد تأثير معنوي للالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية".**

٣- توجد علاقة ارتباط سالبة بين نتائج نموذج (M-Score) والالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وهذا يعنى وجود تأثير معنوي موجب عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١) بين التزام الشركات الصريح بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية – متمثلة في نموذج (M-Score) –. **مما يثبت صحة الفرض الثالث للدراسة والذي ينص على "يوجد تأثير معنوي للالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال على جودة التقارير المالية".**

(٢/٧) التوصيات:

في ضوء ما انتهي إليه البحث من نتائج في الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، يوصى الباحث بما يلي:

١- يجب على الهيئات والمنظمات المهنية المسئولة عن إصدار معايير المحاسبة المصرية إصدار معيار/ إرشاد ينظم تطبيق الشركات لأخلاقيات الأعمال، مع توجيهها بأهمية الإفصاح عن ممارسات الأخلاقيات داخل الشركة في تقرير منفصل عن التقرير السنوي للشركة.

٢- ضرورة العمل على زيادة وعي إدارة الشركات بأهمية السلوك الأخلاقي داخل الشركة من خلال التنظيم والتدريب المستمر، وورش العمل.

٣- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات المسجلة بإنشاء مدونة لأخلاقيات الأعمال؛ مما يساعد على زيادة الثقة في أداء الشركة بصفة عامة، والقوائم والتقارير المالية بصفة خاصة.

٤- يجب على الشركات تأسيس إدارة لأخلاقيات الأعمال داخل الهيكل التنظيمي للشركة تكون مسئولة عن تنفيذ وتطبيق مدونة الأخلاقيات، كما يجب تأسيس لجنة للالتزام الأخلاقي للمساعدة في التحقق من ومكافأة السلوك الأخلاقي ومعاقبة من يخالف المدونة من أجل خلق بيئة عمل مواتية.

٥- ضرورة توجيه عناية المسئولين عن تطوير التعليم بتضمين مبادئ أخلاقيات الأعمال ضمن المقررات الدراسية في مختلف المراحل الدراسية في الجامعات.

٦- توجيه اهتمام المزيد من البحوث لدراسة وتحليل أخلاقيات الأعمال في الشركات المصرية من خلال دراسات تكاملية محاسبية إدارية.

٧- ضرورة حث الهيئات والمنظمات الرقابية على تطبيق مبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير (الجيل الرابع) GRI-G4 فيما يتعلق بأخلاقيات الأعمال وتفعيلها داخل الشركات.

٨- تفعيل دور المراجع الخارجي في تقييم مدى الالتزام الأخلاقي للشركات، مما يعزز ثقة أصحاب المصالح في أداء الشركات واتخاذ القرارات الملائمة.

(٣/٧) التوجهات البحثية المستقبلية.

يعتقد الباحث أن المجالات التالية تحتاج إلى مزيد من البحوث في المستقبل:

١- دراسة العلاقة بين الإفصاح عن أخلاقيات الأعمال وأسعار الأسهم في الشركات المصرية.

٢- أثر تفعيل مدونة أخلاقيات الأعمال على ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصرية.

٣- محددات التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال – دراسة تطبيقية.

٤- دور مراقب الحسابات في التأكيد على الالتزام الأخلاقي للشركات.

٥- دور التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال في الحد من تماثل المعلومات في التقارير المالية الإلكترونية.

المراجـــــع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- خرفي، خضرة، (٢٠١٦)، "أثر أخلاقيات الأعمال في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية. دراسة مقارنة بين (مؤسسة الاسمنت عين التونة، مؤسسة سونلغاز، مؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية)"، **رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية**، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٢- دودين، أحمد يوسف وعبده، هاني سعيد، (٢٠١٢)، "أثر الالتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤوليات الاجتماعية في ظل الأعمال الالكترونية على الأداء المالي (دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الأردنية)"، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، جامعة كربلاء، مجلد (٨)، إصدار (٣٣)، ص ص ١٥-٤٤.

٣- الرشيدي، ممدوح صادق محمد، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد (٢٦)، العدد (٢)، ديسمبر، ص : ص ١-٦٠.

٤- رضوان، أحمد جمعة أحمد، (٢٠١٥)، "أثر المسئولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد (١)، ص: ص ١٥٠-٢٠٦.

٥- ريشو، بديع الدين، (٢٠١٢)، "جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الأول، ص : ص ١٤٩-١٩٦.

٦- صفاء الدين، عدي وعبدالخالق، فيحاء، (٢٠١٥)، " قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية "، **مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة الاقتصاد**، جامعة البصرة، المجلد السابع، العدد الرابع عشر، ص : ص ١-٣٩.

٧- عبدالهادي، أحمد إبراهيم، (٢٠١١)، "أخلاقيات الأعمال والمسئولية الاجتماعية للمنظمة"، متاح عبر **http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/posts/332557**، تم الوصول في ٢٠١٨/١٢/١٥.

٨- غانية، نذير ومداح، عبدالباسط، (٢٠١٦)، "دور الحوكمة في تعزيز أخلاقيات الأعمال كمكون أساسي للمواطنة التنظيمية في البنوك التجارية الجزائرية"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الوادي، مجلد (١)، العدد (٢)، ديسمبر، ص : ص ٢٠١-٢٢١.

٩- الكسب، علي إبراهيم حسين ورشيد، ناظم حسن ، (٢٠٠٦)، "أخلاقيات الأعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسئولية"، **المؤتمر الدولي السنوي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الأردنية حول أخلاقيات الأعمال**، ١٧-٢٠ نيسان، ص: ص ١٠-١١.

١٠- نور الدين، حامد وغضبان، حسام الدين، (٢٠١٢)، "الالتزام بأخلاقيات الأعمال من أجل ترسيخ المسئولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية"، **الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية**، ٣١ مايو، ص : ص ٢٢-٣٧.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Abidin, A.F.Z., Hashim, H.A and Ariff, A.M., (2017), "Ethical Commitments and Financial Performance: Evidence from Public Listed Companies in Malaysia", **Asian Academy of Management Journal**, Vol.22, No.2, pp. 53-95.

2- Adegbie, F.F. and Temitope, F.E., (2016), "Ethics, Corporate Governance and Financial Reporting in the Nigerian Banking Industry: Global Role of International Financial Reporting Standards", **Accounting and Finance Research**, Vol.5, No.1, pp. 50-63.

3- Afiah, N.N. and Rahmatika, D.N., (2014), "Factors Influencing The Quality of Financial Reporting and Its Implications on Good Government Governance (Research on Local Government Indonesia)", **International Journal of Business, Economics and Law**, Vol.5, Issue1, Dec., pp. 111-121.

4- Agwor, T.C. and Okafor, R., (2018), "Accounting Ethics and Financial Reporting Quality of Tourism and Hospitality Firms in Rivers State", **Journal of Accounting and Financial Management**, Vol.4, No.3, pp.1-14.

5- Anh, N.H. and Linh, N.H., (2016), "Using the M-Score Model in Detecting Earnings Management: Evidence from Non-Financial Vietnamese Listed Companies", **Journal of Science: Economics and Business**, Vol.32, No.2, pp. 14-23.

6- Babayanju, A-G.A., Animasaun, R.O. and Sanyaolu, W.A., (2017), "Financial Reporting and Ethical Compliance: The Role of Regulatory Bodies in Nigeria**", Account and Financial Management Journal**, Vol.2, Iss.2, Feb., pp. 600-616.

7- Bakhtiari, M. and Azimifar, M., (2013), "Impact of Professional Ethics on Financial Reporting Quality", **Advances in Environmental Biology**, Vol.7, No.10, pp. 2862-2866.

8- Bauwhede, H.V., (2001), "What Factors Influence Financial Statement Quality? A Framework and Some Empirical Evidence", **Prepared for the Euroconference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe**, Palermo, Italy, May 20-23, pp. 1-6.
9- Beest, F.V. Braam, G. and Boelens, S., (2009), "Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", Working Papers, Nijmegen Center for Economics (NICE), **Institute for Management Research**, Radboud University Nijmegen, PP. 1-41.
10- Bekiaris, M., Psimada, C. and Tasios, S., (2014), "Internet Financial Reporting Quality and Corporate Characteristics: The Case of Construction Companies Listed in Greek and Cypriot Stock Exchange", **European Research Studies Journal**, Vol.17, Iss.2, January, pp. 41-57.
11- Beneish, M.D., (1999), "The Detection of Earning Manipulation", **Financial Analysis Journal**, Vol.55, No.5, Sep-Oct., pp. 24-36.
12- Beneish, M.D., Lee, C.M.C. and Nichols, D.C., (2012), "Fraud Detection and Expected Returns", SSRN Electronic Journal, 2 February, PP.1-53, Available at: **http://www.ssrn.com.,** accessed in: 28/2/2019.
13- Bose, U., (2012), "An Ethical Framework in Information Systems Decision Making Using Normative Theories of Business Ethics", **Ethics and Information Technology**, Vol.14, Issue 1, March, pp. 17-26.
14- Certo, S.C. and Certo, ST., (2012), "**Modern Management: Concepts and Skills**", Twelfth Edition, Boston: Pearson Education, Inc., Prentice Hall. New Jersey.
15- Choi, T.H. and Jung, J., (2008), "Ethical Commitment, Financial, Performance, and Valuation: An Empirical Investigation of Korean Companies", **Journal of Business Ethics**, Vol, 81, Iss.2, August, pp. 447-463.
16- Choi, T.H. and Pae, J., (2011), "Business Ethics and Financial Reporting Quality: Evidence from Korea**", Journal of Business Ethics**, Vol.103, Iss.3, October, pp.403-427.
17- Choi, T.H., (2012), "Do Ethical Companies have Lower Implied Cost of Equity Capital? Evidence from the Korean Stock Market", **Asian Business & Management**, Vol.11, Iss.2, April, pp.219-246.
18- Crăciun, D., (2014), "Business Ethical and Sustainability of Economic Development", **Proceedings of the 85th International Management Conference "Management Challenges for Sustainable Development**", November. 65th – 75th, Bucharest, Romania, pp. 964-972.

19- Crane, A., and Matten, D., (2016), "**Business Ethics: Managing Corporate Citizenship and Sustainability in the Age of Globalization**", Fourth Edition, Oxford University Press, Great Clarendon Street, Oxford, United Kingdom, pp.1.605.
20- Cuong, N.H., (2011), "Sustainability and Corporate Social Responsibility from Business Ethics Perspective", **Corporate Ownership & Control**, Vol.9, Issue 1, March, pp. 115-121.
21- Cuong, N.T. and Ly, D.T., (2017), "Measuring and Assessing the Quality of Information on the Annual Reports: The Case of Seafood's Companies Listed on the Vietnam Stock Market", **International Research Journal of Finance and Economics**, Issue 160, March, pp. 26-40.
22- Donaldson, T. and Preston, L.E., (1995), "The Stakeholder Theory of the Corporation: Concepts, Evidence, and Implications", **The Academy of Management Review**, Vol. 20, No.1, Jan., pp. 65-91.
23- Donaldson, T., (1982), "**Corporations and Morality**", Englewood Cliffs, N.j: Prentice-Hall, pp. 1-214.
24- England, Lizabeth, "Business Ethics", Language and Civil Society E-Journal, American English, United States Department of State, Available at: **https://americanenglish.state.gov/resources/language-and-civil-society-e-journal-business-ethics**, accessed in: 4/1/2019.
25- Enofe, A.O., Edemenya, C.C. & Osunbor, E.O., (2015), "The Effect of Accounting Ethics on the Quality of Financial Reports of Nigeria Firms", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.6, No.12, pp. 123-131.
26- Evan, W. M. and Freeman, R.E., (1988), "A Stakeholder Theory of the Modern Corporation: Kantian Capitalism", is part of Book: **Ethical Theory and Business**, 3rd Edition, Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J., pp. 97-106.
27- Fettry,S., (2015), "The Influence of Business Ethics Commitment on Financial Reporting Quality", **IJABER**, Vol.13, No.6, pp. 4243:4263
28- Field, A. (2009), "**Discovering Statistics Using SPSS** ", 3 nd edition, London, California, New Delhi: SAGE Publications.
29- Fombrun, C. and Foss, C., (2004), "Business Ethics: Corporate Responses to Scandal", **Corporate Reputation Review**, Vol.7, No.3, pp. 284-288.
30- Friedman, M., (2007), "The Social Responsibility of Business Is to Increase Its Profits", **Corporate Ethics and Corporate Governance**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, pp. 173-178.

31- Ghasemi, A. and Zahediasl, S. (2012), "Normality Tests for Statistical Analysis: A Guide for Non- Statisticians", **International Journal of Endocrinology, Metabolism**, Spring, Vol.10, No.2, pp.486-489.
32- Global Reporting Initiative, (2013), "G4 Sustainability Reporting Guidelines", available at: **www.globalreporting.org**, accessed in: 3/3/2019.
33- Gujarati, D. (2003), "**Basic Econometrics**", Fourth Edition, McGraw- Hill, pp.1-975.
34- Hasnas, J., (1998), "The Normative Theories of Business Ethics: A Guide for the Perplexed", **Business Ethics Quartery**, Vol.8, Issue1, January, pp. 19-42.
35- Hassan, S.U., (2013), "Financial Reporting Quality, Dose Monitoring Characteristics Matter? An Empirical Analysis of Nigerian Manufacturing Sector", **The Business & Management Review**, Vol.3, No.2, January, PP. 147-161.
36- Herath, S.K. and Albarqi, N., (2017), "Financial Reporting Quality: A literature Review", **International Journal of Business Management and Commerce**, Vol.2, No.2, March, pp. 1-14.
37- Hribar, P., Kravet, T.D. and Wilson, R.J., (2010), "A New Measure of Accounting Quality", **Review of Accounting Studies**, Vol.19, No.1, April, pp. 1-50.
38- Huang, P. Louwers, T. J., Moffitt, J.S. and Zhang, Y, (2008), "Ethical Management, Corporate Governance, and Abnormal Accrualas", **Journal of Business Ethics**, Vol.83, Iss.3, December, pp. 469-487.
39- IASB, (2018), "Conceptual Framework for Financial Reporting 2018", Available at: **http://www.iasplus.com/en-gb/standards/other/framework#link8**, accesssed in: 28/1/2019.
40- International Federation of Accountants (IFAC), (2018), "International Ethics Standards Board for Accountants – Fact Sheet", IESBA, January, Available at: **http://www.ifac.org**, accessed in: 16/2/2019.
41- International Union of Railways, (2016), "GRI G4 Indicators Handbook, Guidelines for Railway Companies", UIC – ETF, Paris, France, pp. 1-102.
42- Ivancevich, J.M., Donnelly, J.H. and Gibson, J.L., (1989), "**Management: Principles and Functions**", 4th Edition, Business Pubns, 1 January.
43- Jonas, G.J. and Blanchet, J., (2000), "Assessing Quality of Financial Reporting", **Accounting Horizons**, Vol.14, No.3, pp. 353-363.

44- Krishna, A., Dangayach, G.S. and Jain, R., (2011), "Business Ethics: A Sustainability Approach", **Social and Behavioral Sciences**, Vol.25, Dec., pp.281-286.
45- Kultgen, J., (1986), "Donaldson's Social Contract for Business", **Business & Professional Ethics Journal**, Vol.5, No.1, pp. 28-39.
46- Kumar, K.S., Reddy, G.P. and Ramaiah, G., (2014), "The Importance of Business Ethics in Globalization – A study", **International Journal of Advancements in Research & Technology**, Vol.3, Iss.4, April, pp. 285-298.
47- Labelle, R., Gargouri, R.M. and Francoeur, C., (2010), "Ethics, Diversity Management, and Financial Reporting Quality", **Journal of Business Ethics**, Vol 39, Issue2, May, pp. 335-353.
48- Lee, D.J., Yu, G.B., Sirgy, M.J., Singhapakdi, A. and Lucianetti, L., (2018)," The Effects of Explicit and Implicit Ethics Institutionalization on Employee Life Satisfaction and Happiness: The Mediating Effects of Employee Experiences in Work Life and Moderating Effects of Work – Family Life Conflict", **Journal of Business Ethics**, February, Vol. 147, Iss.4, pp. 855-874.
49- Mahdavikhou, M. & Khotanlou, M., (2011), "The Impact of Professional Ethics on Financial Reporting Quality", **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 5 (11), PP. 2092-2096.
50- Mbobo, M.E. and Ekpo, N.B., (2016), "Operationalising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting", **International Journal of Finance and Accounting**, Vol.5, No.4, pp. 184-192.
51- Mertens, K.M.E., (2013), "Milton Friedman and Social Responsibility: An Ethical Defense of the Stockholder Theory", **Master Thesis in Philosophy**, The University of Osla, PP. 1-115.
52- Muñiz, N.I.L, (2014), "How Has The Ethical Meltdown Affected the Financial Performance of the US Incorporated Global Systemically Important Banks?", **Master in Business Administration in Finance**, University of Puerto Rico.
53- Novyarni, N., (2014), "Influence of Internal Auditor Competence and Independence on the Quality of Financial Reporting by Municipal/provincial Government", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol.11, Issue. 10, Oct., pp.1-14.
54- Ogbonna, G.N. and Ebimobowei, A., (2011), "Ethical Compliance by the Accountant on the Quality of Financial Reporting and Performance of Quoted Companies in Nigeria", **Asian Journal of Business Management**, Vol.3, No.3, pp. 152-160.

55- Ogbonna, G.N. and Ebimobowei, A., (2012), "Effect of Ethical Accounting Standards on the Quality of Financial Reporting of Banks in Nigeria", **Current Research Journal of Social Sciences**, Vol.4, No.1, pp. 69-78.
56- Onyulo, O.F., (2017), "Factors Influencing Quality of Financial Reporting in Public Sector Entities in the Ministry of Environment and Natural Resources, Kenya", **Thesis of Master of Science in Commerce (Finance and Accounting)**, The School of Business and Public Management, KCA University, November, pp. 1-87.
57- Paik, Y., Lee, J.M. and Pak, Y.S., (2017), "Convergence in International Business Ethical? A Comparative Study of Ethical Philosophies, Thinking Style and Ethical Decision –Making between US and Korean Managers", **Journal of Business Ethics**, July, pp.1-17.
58- Pounder, B., (2013), "Measuring Accounting Quality", **Strategic Financial**, May, pp. 1-3.
59- Renkas, J., Goncharenko, O. and Lukianets, O., (2016), "Quality of Financial Reporting: Approaches to Measuring", **International Journal of Accounting and Economics Studies**, Vol.4, No. 1, pp. 1-5.
60- Rodriguez – Dominguez, L., Gallego – Alvarez, I. and Garcia – Sanchez, I.M., (2009) "Corporate Governance and Codes of Ethics, **Journal of Business Ethics**, Dec., pp. 90-187.
61- Rue, L.W. and Byars, L.L., (1989), "**Management: Theory and Application**", 5th Edition, Homewood: Irwin.
62- Rushton, K., (2002), "Business Ethics: A Sustainable Approach", **Business Ethics: A European Review**, Vol.11, No.2, April, pp. 137-139.
63- Salaudeen, Y.M., Ibikunle, J. and Chima, E.I., (2015), "Unethical Accounting Practice and Financial Reporting Quality: Evidence from Nigeria", **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, Vol.5, No.2, April, pp. 143-150.
64- Schwartz, M., (2001), "The Nuture of the Relationship between Corporate Codes of Ethics and Behavior", **Journal of Business Ethics**, Vol.32, Iss.3, August, pp. 247-262.
65- Smart,V., Barman, T. and Gunasekera, N., (2010), "Incorporating Ethics into Strategy: Developing Sustainable Business Models", Discussion Paper, **Chartered Institute of Management Accountants United Kingdom**, London, October, pp. 1-12.

66- Smith, H.J., (1994), "**Managing Privacy: Information Technology and Corporate America**", The University of North Carolina Press, Chapel Hill and London, USA.
67- Tarjo, N.H., (2015), "Application of Beneish M-Score Models and Data Mining to Detect Financial Fraud", **2th Global Conference on Business and Social Science (GCBSS), Procedia – Social and Behavioral Sciences**, 17-18 Sep. Bali, Indonesia ,Vol, 211, No.25, November, pp. 924-930.
68- **The Institute of Company Secretaries of India (ICSI)**, (2013), "Ethics, Governance and Sustainability", Lesson.14, pp.305-317.
69- Trevino, L.K. and Nelson, K.A., (2017), "**Managing Business Ethics: Straight Talk about How to do it Right**", Seventh Edition, John Wiley & Sons.
70- U.S. Securities and Exchange Commission (US-SEC), (2003), "Disclosure Required by Sections 406 and 407 of the Sarbanes Oxley Act of 2000", Jan-24, Available at: **https://www.sec.gov /rules/final/33-8177.htm**,Accessed: 19/1/2018.
71- Vershcoor, C.C, (1998), "A Study of the Link between a Corporation's Financial Performance and Its Commitment to Ethics", **Journal of Business Ethics**, October, Vol.17, ISS.13, pp. 1509-1516.
72- Vig, S. and Dumičić, K., (2016), "Impact of Commitment of Business Ethics to Non- Financial Business Performance", **Interdisciplinary Description of Complex Systems**, Vol.14, No.2, pp.165-181.
73- Vig, S., Dumičić, K. and Klopotan, I., (2017), "The Impact of Reputation on Corporate Financial Performance: Median Regression Approach", **Business Systems Research**, Vol.8, No.2, pp. 40-58
74- Withers, B. and Ebrahimpour, M., (2013), "The Effects of Codes of Ethics on the Supply Chain: A Comparison of LEs and SMEs", **Journal of Business & Economic Studies**, Vol.19, No.1, Spring, pp. 24-40.
75- Yarahmadi, H. and Bohloli, A., (2015), "Ethics in Accounting", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol.5, No.1, pp. 356-360.

ملحق رقم (١)

أسماء الشركات المقيدة في مؤشر S&P/ESG ESG في نهاية يوليو ٢٠١٨

كود الترقيم الدولي	اســـم الشركـــة	الوزن النسبي
EGS60121C018	البنك التجاري الدولي (مصر)	4.12%
EGS48031C016	المصرية للاتصالات	3.64%
EGS305I1C011	ايديتا للصناعات الغذائية	3.56%
EGS65851C015	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار – سوديك	3.54%
EGS4001C018	بنك كريدي أجريكول مصر	3.53%
EGS3D061C015	الحديد والصلب المصرية	3.50%
EGS380S1C017	سيدي كرير للبتروكيماويات	3.45%
EGS69101C011	المجموعة المالية هيرمس القابضة	3.41%
EGS33041C012	النساجون الشرقيون للسجاد	3.41%
EGS690C1C010	راية القابضة للاستثمارات المالية	3.39%
EGS673Y1C015	إعمار مصر للتنمية	3.37%
EGS42051C010	المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)	3.36%
EGS3C0O1C016	العربية للأسمنت	3.33%
EGS74191C015	راية لخدمات مراكز الاتصالات	3.32%
EGS74081C018	جلوبال تليكوم القابضة	3.32%
EGS65571C019	مدينة نصر للإسكان والتعمير	3.31%
EGS675S1C011	مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	3.30%
EGS69082C013	القابضة المصرية الكويتية	3.29%
EGS693V1C014	أوراسكوم للاستثمار القابضة	3.28%
EGS30901C010	جهينة للصناعات الغذائية	3.26%
EGS95001C011	أوراسكوم كونستراكشون ليميتد	3.26%
EGS694A1C018	مجموعة بورتو القابضة – بورتو جروب	3.25%
EGS729J1C018	شركة مستشفى كليوباترا	3.20%
EGS655L1C012	بالم هيلز للتعمير	3.20%
EGS60101C010	بنك البركة مصر	3.16%
EGS673T1C012	جي بي أوتو	3.15%
EGS60111C019	مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر	3.11%
EGS38311C014	البويات والصناعات الكيماوية – باكين	3.01%
EGS70321C012	أوراسكوم للتنمية مصر	3.00%
EGS73541C012	القلعة للاستشارات المالية – أسهم عادية	2.97%

ملحق رقم (٢)
بنود المؤشر المقترح لأخلاقيات الأعمال

أولا :- الالتزام الضمني بأخلاقيات الأعمال:

[١] دعم الإدارة العليا:

- **أسست الإدارة العليا مبادئ ومفاهيم من النزاهة والشفافية في التعامل.**
- **تؤكد الإدارة العليا على أهمية أخلاقيات الأعمال.**
- **تلتزم الإدارة العليا بتوزيع مدونة أخلاقيات الأعمال- ميثاق القيم - على جميع العاملين.**
- **تُصدر الإدارة العليا تقرير دوري يوضح مسئولياتها عن تعزيز أخلاقيات الأعمال داخل الشركة.**

[٢] الثقافة الأخلاقية:

- **السلوك الأخلاقي القائم على فلسفة العمل الرسمية هو القاعدة في هذه الشركة.**
- **توجد لائحة توضح المفاهيم المختلفة للمخالفات الأخلاقية المحتملة، مع بيان إجراءات التحقق من كل مخالفة.**
- **توجد سياسات واضحة لمكافحة الفساد وتضارب المصالح وحقوق الإنسان.**
- **توجد لائحة لتوضيح وتفسير القوانين واللوائح الداخلية والنظام الأساسي للشركة.**

[٣] القيادة الأخلاقية:

- **تمتلك الشركة نظام تأديبي (انضباطي) يتم من خلاله معاقبة السلوكيات غير الأخلاقية.**
- **تخصص الشركة بصفة دورية جزء كبير من أرباحها للأعمال الخيرية.**
- **تمتلك الشركة نظام تقييم أخلاقي يتم قياسه بواسطة طرف مستقل من خارج الشركة.**
- **تلتزم الشركة بمسئوليتها عن التعامل الفوري مع أي مشاكل أخلاقية بين الموظفين.**
- **توجد لائحة داخلية توضح سياسة "الثواب والعقاب" معلنة لجميع العاملين.**
- **تلتزم الشركة بكافة المتطلبات الأخلاقية التي تفرضها الهيئات المهنية والجهات الحكومية والقوانين التي تحكم على الشركة.**

[٤] قنوات اتصال مفتوحة:

- **يمكن للموظفين الإبلاغ عن سلوك غير أخلاقي من خلال قناة مجهولة.**
- **توجد سياسات واضحة للإبلاغ عن المخالفات الأخلاقية.**

[٥] التدريب على الأخلاقيات:

- **تقوم الشركة بوضع برامج تدريب وورش عمل مستمرة لتعزيز أخلاقيات العمل لدى العاملين.**
- **تقوم الشركة بالتطوير المستمر لبرامج التدريب وورش العمل المتعلقة بأخلاقيات الأعمال.**

ثانياً: الالتزام الصريح بأخلاقيات الأعمال:

[١] مدونة أخلاقيات الأعمال:

- **تمتلك الشركة مدونة لأخلاقيات الأعمال.**
- **يتم تحديث مدونة أخلاقيات الأعمال للشركة بصفة مستمرة.**
- **تحتوي مدونة الأخلاقيات على مجموعة متكاملة من مبادئ أعمال الشركة مثل: (تضارب المصالح، الأمن، الصحة والسلامة، قانون المنافسة، والخصوصية، و.... غيرها).**

[٢] الخطوط الساخنة لأخلاقيات الأعمال:

- **يمكن للموظفين الحصول على المساعدات اللازمة فيما يتعلق بأخلاقيات الأعمال من خلال الخط الساخن للأخلاقيات أو قناة اتصال مفتوحة.**
- **توجد خطوط ساخنة لدعم وتلقي استفسارات وشكاوى الموظفين في الوقت المناسب.**

[٣] مسئول أخلاقيات الأعمال:

- **توجد إدارة مستقلة- داخل الهيكل التنظيمي للشركة- لأخلاقيات الأعمال.**
- **توجد لائحة داخلية مستقلة بإدارة أخلاقيات الأعمال بالشركة.**
- **تقوم إدارة أخلاقيات الأعمال بتقويم برامج تدريب الأخلاقيات وورش العمل على أساس منتظم.**

[٤] لجنة الأخلاقيات:

- **توجد بالشركة لجنة لأخلاقيات الأعمال.**
- **تعقد لجنة الأخلاقيات اجتماعات بصفة دورية.**
- **تُصدر لجنة الأخلاقيات تقرير يوضح المهام والإنجازات التي تقوم بها.**
- **يتم تقييم تقرير لجنة الأخلاقيات من قِبَل طرف خارجي مستقل.**

[٥] السياسات العامة لأخلاقيات الأعمال:

- **إجمالى قيمة الغرامات النقدية.**
- **إجمالى عدد العقوبات غيرالنقدية.**
- **القضايا المقدمة من خلال آليات تسوية المنازعات.**
- **إجمالى عدد حوادث الفساد المؤكدة.**
- **إجمالى عدد الحوادث المؤكدة التى تم فيها فصل أو تأديب الموظفين بسبب الفساد.**
- **إجمالى الموظفين (الإدارة العليا) الذى تم نقل سياسة وإجراءات مكافحة الفساد لهم.**